المعمول
بين الالتزام بالفرضية
والخروج عنها

د / سعد محمد الشيخ

مدرس اللغويات

كلية الدراسات الإسلامية و العربية دمياط الجديدة

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة :

الحمد لله رب العالمين وصلاة وسلاما على صفوة الخلق وحبيب الحق محمد (ﷺ)، وعلى آله الأطهار وصحبه الأبرار.

وبعد،،

كلما تبحر الإنسان في علوم العربية وازداد ثقافة و تأملا أدرك عظمة اللغة العربية، لغة القرآن الكريم، ذلك الكتاب العظيم الذي لم يشأ العليم الحكيم إلا أن يتنزل بهذه اللغة، فطوبى لتلك اللغة بهذه المنزلة الرفيعة شرفا وعزة، كما يدرك المتأمل الجهد الوافر لعلماء عظماء حملوا على عواتقهم عبء تقعيدها، وتحملوا مشقة تقييدها وقد أخلصوا لمهمتهم، وبلغوا غايتهم، وإن كان ذلك بعد طول عناء، فطوبى لأولئك العلماء الأجلاء الذين تشرفوا بهذه النسبة خدمة واعتزازا بلغة القرآن الكريم، وقد ابتكروا طرقا ومناهج تساعدهم في عملية التقعيد، فسلكوا منهجين هما : منهج النقل، ومنهج العقل، وكان من جراء انتهاجهم الأخير أن اعتمدوا على الاجتهاد، وقد كان للفرضية في هذا المنهج أثر كبير في النحو العربي، إذ إنها تعد مرتكزا هاما من مرتكزات هذا المنهج، وإيمانا بفائدة مثل هذه الدراسة كان اختيار موضوع البحث الموسوم بـ : **﴿المعمول بين الالتزام بالفرضية والخروج عنها ﴾**.

ولا شك أن دلالة كلمة (الفرضية) على معنيين لغويين من معاني الفرض، الأول المتمثل بالوجوب، و الثاني الذي يعطي دلالة المصطلح العامة المتمثل بالتقدير، وعلى أساس هذين المعنيين فإنها تتعلق بالقاعدة النحوية من حيث إطلاقها واجبة على جميع أجزاء الظاهرة اللغوية، كما تتعلق بما يترتب على هذا الوجوب من طرائق نحوية قائمة على مبدأ الفرض ساعدت على توطيد القاعدة النحوية،

وفرض سلطانها على جميع أجزاء الظاهرة اللغوية، ومن هنا تنبثق دلالة الفرض الأخرى المتمثلة بالتقدير في أوعية هذه الطرائق.

والواقع أنه لم يرد في بحوث المحدثين النظر إلى الفرضية في النحو العربي من هذه الوجهة الخاصة، إنما كانت نظرتهم إلى الافتراض شذرات ترد في هذا البحث أو ذاك، ولاسيما البحوث التي تعالج منهج الرأي والاجتهاد في النحو العربي.

و قد آثرت كلمة (الفرضية) بدلا من كلمة (الافتراض) ؛ نظرا لما يوحيه المصطلح عموما من دلالات كأنها غريبة عن النحو و ما دام المراد من الفرضية هو معنى

الوجوب والتقدير، و كذلك لاطّراد لفظة المصطلح في جمله من العلوم، والنحو العربي لم يكن خلوا من دلالة هذا المصطلح، والبحث محاولة لإبراز مواطن الفرضية في النحو العربي، وإيضاح طبيعتها، وبيان مدى تأثيرها في الأحكام النحوية خاصة في المعمولات، والبحث في هذا الجانب – كما أتصوره – كبير لا يستوعب في بحث واحد بل يحتاج إلى عدد من الأبحاث أتابع – بمشيئة الله تعالى – دراستها ٠

وقد تضمن البحث مقدمة وثلاثة فصول، تحدثت في المقدمة على تعريف الفرضية – أعني مادة فرض – في المعاجم العربية، و كتب النحاة، وأنواعها، والعلامات الدالة عليها، وأسباب نشأتها.

أما فصول البحث الثلاثة فقد جاءت على النحو التالي :

الفصل الأول : تناولت الدراسة فيه المعمول من حيث التعريف والتنكير ٠

الفصل الثاني : وتناولت الدراسة فيه المعمول من حيث البنية الشكلية ٠

الفصل الثالث : وتناولت الدراسة فيه المعمول من حيث الإعراب والبناء،

و دعمنا كل ذلك ببعض النماذج المدروسة، ثم خاتمة تحدثت فيها عن أهم النتائج التي توصل البحث إليها من خلال الدراسة، ثم فهارس عامة ٠

وبعد فهذه دراسة نحوية بفكر جديد و منهج يجمع بين التأمل و الوصف والتطبيق، و لا أدعي أن العمل جديدا في مادته بل هو غرفة من مناهل الأقدمين و استفادة من بعض الأبحاث الحديثة و المعاصرة، و تأمل في تراثنا النحوي ٠

و ما توفيقي إلا بالله عليه توكلت و إليه أنيب ؛؛؛

د / سعد محمد الشيخ

غرة رجب ١٤٣٤هـ الموافق ١١/ ٥ / ٢٠١٣م

تمهيد :

قبل أن نتناول القضية بالبحث و الدراسة فإنه ينبغي علينا أن نمهد لها و ذلك بالحديث عن مفهوم الفرضية، و دلالة ذلك اللفظ في كتب المعاجم العربية، ثم نتبعها بالحديث عنها في كتب النحاة، و ما يتعلق بذلك من علامات تعين وجودها، و كذلك أسباب نشأتها، فنقول :

أولا: مفهوم الفرضية في المعاجم العربية :

جاء في اللسان ((فرضت الشيء أفرضه فرضا وفرّضته للتكثير : أوجبته... وافترضه : كفرضه، والاسم الفريضة، وفرائض الله : حدوده، التي أمر بها ونهى عنها، وكذلك الفرائض بالميراث...والفرض ما أوجبه الله عز وجل، سمي بذلك لان له معالم وحدودا، وفرض الله علينا كذا وكذا، وافترض أي أوجب، وقوله عز وجل ((فمن فرض فيهن الحج))، أي أوجبه على نفسه بإحرامه .

وقال ابن عرفة الفرض التوقيت، وكل واجب مؤقت فهو مفروض...وأصل الفرض القطع...والفرض : الهبة، يقال ما أعطاني فرضا ولا قرضا... والفرض مصدر كل شيء تفرضه فتوجبه على إنسان بقدر معلوم...))[1].

و((الفرض : الحز في الشيء، يقال فرضت الخشبة، والفرض : الحز في سية القوس حيث يقع الوتر، والفرض الثقب في الزند في الموضع الذي يقدح منه، والمفرض : الحديدة التي يحز بها))[2] .

(١) لسان العرب (فرض) : ٧ / ٢٠٢ . ٢٠٣، والآية من سورة البقرة : ١٩٧.
(٢) مجمل اللغة (فرض) : ٣ / ٧١٦.

وذكره الجرجاني في تعريفاته إذ قال : ((هو في اللغة التقدير))[1]، أما في المعجمات الحديثة فنجد معنى آخر للفرض يضاف للمعاني المتقدمة، وهو ((فكرة يؤخذ بها في البرهنة على قضية : أو حل مسألة))[2]

ثانيا : مفهوم مصطلح الفرضية(*) في كتب النحاة:

لعل إطلاق مصطلح (الفرضية) في النحو العربي، يقدح في الأذهان عدة تساؤلات. كأن نتساءل: ما صلة مصطلح الفرضية بالنحو العربي؟!

وإن كانت هناك صلة تربط (الفرضية) بالنحو ؛ فما دلالة هذه الفرضية في علم النحو؟ وإن كانت لها دلالة معينة، أهي متنوعة، أم تتصف بصفة الثبات؟ وكل هذه التساؤلات بحاجة إلى إجابات دقيقة، وواضحة ومدعمة بالحجة والدليل الذي يؤيد صحتها.

لابد أن أشير ابتداء إلى أن مصطلح (الفرضية) ليس من مصطلحات النحو إنما هو مقتبس من العلوم الأخرى. والواقع أن مفهوم مصطلح (الفرضية) في النحو قد لا يخرج كثيرا عن مفهوم المفردة اللغوي، من حيث الوجوب والتقدير. فلم يرد في كتب السالفين هذا المصطلح صراحة. لكن وردت مادة (فرض) في بعض الأماكن القليلة النادرة، كما جاء في الخصائص، إذ عقد ابن جني (ت٣٩٢ هـ) بابا تحت عنوان (في المستحيل، وصحة قياس الفروع على فساد الأصول)، وكان ينبه إلى أن قياس الفروع قد يكون صحيحا على أصول فاسدة، وبادر في إيضاح فكرته بتقديم بعض الأمثلة الحسابية، إذ قال: ((إذا فرضت أن سبعة في خمسة أربعون فكم يجب أن يكون على هذا ثمانية في ثلاثة؟ فجوابه أن تقول:

---

(١) التعريفات (فرض) : ١١١.

(٢) المعجم الوجيز (فرض) : ٤٦٧، والصحاح في اللغة والعلوم : ٢ / ٢٣٥.

(*) بما أن المادة اللغوية المشتقة منها هذه اللفظة هي مادة (ف، ر، ض) ومن معانيها التي جاءت في كتب اللغة (الوجوب، والتقدير) ؛ لذا فإنها قد ترد أثناء الكتابة بألفاظ أخرى من المادة اللغوية نفسها كـ (الفرض، والافتراض).

سبعة وعشرون وثلاثة أسباع. وبابه – على الاختصار – أن تزيد على الأربعة والعشرين سبعها، وهو ثلاثة وثلاثة أسباع ؛ كما زدت على الخمسة والثلاثين سبعها – وهو خمسة – حتى صارت: أربعين... وكذلك لو كان نصف المائة أربعين لكان نصف الثلاثين اثني عشر. وكذلك لو كان نصف المائة ستين لكان نصف الثلاثين ثمانية عشر)[1]، فهو يخرج بنتائج صائبة انطلاقا من أسس مفترضة خاطئة ثم يترك أمثلة الحساب منتقلا إلى أمثلة الفقه، بقوله: ((وكذلك طريق الفرائض أيضا ؛ ألا تراه لو قال: مات رجل، وخلف ابنا وثلاث عشرة بنتا فأصاب الواحدة ثلاثة أرباع ما خلفه المتوفى، كم يجب أن يصيب الجماعة؟

فالجواب أنه يصيب جميع الورثة مثل ما خلفه المتوفى إحدى عشرة مرة وربعا... فهذه كلها ونحوه من غير ما ذكرنا، أجوبة صحيحة، على أصول فاسدة... وإنما الغرض في هذا ونحوه التدرب به، والارتياض بالصنعة فيه وستراه بإذن الله))[2]، ثم بدأ بعرض أمثلة اللغة، بقوله: (وأما صحة قياس الفروع، على فساد الأصول، فكأن يقول لك قائل: لو كانت الناقة من لفظ (القنو) ما كان يكون مثالها من الفعل؟ فجوابه أن تقول: علفة وذلك أن النون عين والألف منقلبة عن واو، والواو لام القنو، والقاف فاؤه. ولو كان القنو مشتقا من لفظ الناقة لكان مثاله لفع. فهذان أصلان فاسدان، والقياس عليهما آو بالفرعين إليهما...))[3]، ويذكر بعد ذلك مجموعة من الأمثلة على النسق نفسه.

يتبين لنا من خلال هذه الأمثلة، أن معنى (الفرض) الذي ابتدأ به ابن جني حديثه، بقوله: (لو فرضت) يدل على تقدير أشياء لا وجود لها في الواقع، والنتائج المتحصلة منها تكون صادقة قياسا مع الفرض نفسه، في حين أنها تكون كاذبة قياسا مع الواقع المعقول. والحقيقة أن هذه الطريقة في معالجة قضايا اللغة ليست بالغريبة، ولاسيما إن كانت صادرة من عالم كابن جني، الذي

(١) الخصائص: ٣/٣٣٢.
(٢) الخصائص: ٣/٣٣٣.
(٣) المصدر نفسه: ٣/٣٤٢.

كان يقول: ((إن مسألة واحدة من القياس أنبل، وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس))[١]، وهو تلميذ أبي علي الفارسي (ت ٣٤٦هـ) الذي كان يعظم القياس بقوله: ((أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس))[٢]. وهذا دليل على المناخ الفكري العام الذي كان يسود الدراسات النحوية آنذاك ؛ إذ جعل النحويون المنهج العقلي الآلة الأساسية التي تنداح في فلكها العناصر الرئيسة لهذه الدراسات.

ولكن الدرس النحوي عرف الفرضيات قديما قبل عصر أبي علي وابن جني، فقد شخصت هذه الظاهرة منذ الفجر الأول لبزوغه، عند نحاة مرحلتي التأسيس والنضج أمثال، الحضرمي (ت ١١٧هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، وعيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ)، ويونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ)، والخليل (ت ١٧٠هـ)، وسيبويه (ت ١٨٠هـ). والواقع أن النحويين لم يؤسسوا لمصطلح (الفرضية) ولم يصرحوا بهذه اللفظة في معالجاتهم لتراكيب اللغة، على الرغم من أن فكرة الفرضية من الوجهة العامة، بوصفها أمرا ظنيا احتماليا قائما على الصورة والخيال، من منطلق الاجتهاد في ابتكار المفردات، والتراكيب اللغوية، وإيجاد حلول التوجيه المناسبة لها، أو الاجتهاد في دعم القاعدة النحوية وإسنادها، فكرة متأصلة في الدرس النحوي منذ بداية النشأة ؛ غير أنها بدأت يسيرة، ثم أخذت تدخل في

حيز التعقيد شيئا فشيئا. ((وقد لجأ النحاة القدماء إلى الافتراض في بحثين من بحوث النحو خاصة هما: الممنوع من الصرف، والتصغير، ثم جاء الخليل وسيبويه فزادا فيه وأغنياه))[٣]، وقد عقد سيبويه في الكتاب بابا تحت عنوان ((ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا))[٤]، وذكر فيه ما افترض النحويون من أسماء مستعارة من ألفاظ وأوزان الأفعال كقوله: (إن سميت رجلا ضرب أو

(١) المصدر نفسه: ٢/٩٠.
(٢) المصدر نفسه والجزء والصفحة.
(٣) المفصل في تاريخ النحو العربي: ١/٢٣٤.
(٤) ينظر الكتاب: هارون: ٣/٢٠٦.

ضرب أو ضورب لم تصرف. فأما فعل فهو مصروف، ودحرج ودحرج لا تصرفه لأنه لا يشبه الأسماء))[1]، كما ذكر افتراضات من النوع نفسه لنحاة سبقوه، وما أنتجت بينهم من خلافات، إذ نقل عن يونس: أنك إذا سميت رجلا بالفعل: ضارب فهو مصروف، وكذلك إن سميته ضارب، وضرب، وهو قول أبى عمرو والخليل، في حين ذهب عيسى مذهبا مخالفا لهم لأنه يراه ممنوعا من الصرف[2]. وهناك الكثير من هذه الفرضيات ورد ذكرها في الكتاب في أبواب الممنوع من الصرف كتسمية المذكر بالمؤنث، والمؤنث بالمذكر، والتسمية بالجمل وأشباه الجمل وبالحروف والأدوات.

كما أن الافتراض لم ينحصر في هذا النطاق المحدود بل امتد ليشمل تأويل التراكيب وتقليبها على وفق التوجيهات الإعرابية، وصياغة الأمثلة كذلك، وهذا مما يطرد في الكتاب.

ولكن لم يشر سيبويه وغيره من المتقدمين إلى مصطلح (الفرضية) الذي نحن بصدده الآن، غير أن الباحثين المحدثين في طرحهم لمسائل النحو أشاروا إلى ظاهرة الفرض بأصنافه المختلفة، إذ نجد أن هناك صدى لهذه اللفظة، ومشتقاتها في الكتب المعاصرة، وقد

جاءت، إما بشكل عنوانات لمباحث صغيرة[3]، أو مذكورة بشكل عرضي في أثناء شروحهم[4].

---

(١) المصدر نفسه: ٣/٢٠٧.

(٢) المصدر نفسه: ٣/٢٠٦.

(٣) عقد الدكتور عبد الرحمن السيد في كتابه مدرسة البصرة النحوية مبحثا صغيرا تحت عنوان (فلسفة النحو بافتراض المسائل وتوجيهها) ص٨٣، كما عقد الدكتور محمد خير الحلواني في كتابه المفصل في تاريخ النحو العربي، مبحثين صغيرين تحت عنوان (الافتراض)، في تناوله لمنهج الرأي والاجتهاد عند يونس، والخليل: ١/٢٣٤، ٢٩٦.

(٤) ينظر على سبيل المثال: المنطلقات التأسيسية والفنية الى النحو العربي: ١٢٥، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٢، ١٧٨، ١٩١، ١٩٦، ٢٠٤، وغيرها، وخطى متعثرة على طريق تجديد= = النحو العربي: ٢٨، ٢٩، ٣٥، ٧٧، ٨٤، ٩١، وغيرها، وأصول التفكير النحوي: ١٧٣، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، وأصول النحو العربي للدكتور الحلواني: ١٣٩، ٢٠٠، ٢٠٤، وتطور

وكل المعاني التي كانت تؤديها هذه المفردة، ومشتقاتها لا توحي بغير الوجوب والتقدير، حتى أن بعض هؤلاء الباحثين حاول أن يحدد مفهوم الفرض، وتاريخ نشأته، فقد ذكر الأستاذ الحلواني أن (الافتراض أسلوب فقهي معروف، كان عليه أبو حنيفة وشيوخه خاصة من رجال الدين، وقد أفاد منه النحاة منذ زمن مبكر))[1]، وفي عرضه لمنهج عيسى بن عمر يذكر بأنه كان يفترض كالفقهاء إذ يقول: (أفاد.. من الفقهاء في عصره، ذلك أنه عاصر أبا حنيفة، صاحب مذهب الرأي والتأويل، واستخدام القياس والجدل في فقهه وفتاواه، وقد ماتا في زمنين متقاربين، إذ توفي عيسى سنة (١٤٩) ومات أبو حنيفة سنة (١٥٠))[2]، وفي حديثه عن منهج أبى عمرو بن العلاء يقول: ((ويبدو من أخباره أنه اتصل بأبي حنيفة، وألم بمذهبه، سأله مرة (عن رجل ضرب رأس آخر بصخرة عظيمة، لا ينجو من ضرب بها) وفي هذا السؤال ضرب من الافتراض كان طراز العصر آنذاك))[3]. وهذه أدلة تؤيد ارتباط فكرة الافتراض بالنحو العربي والمصدر الذي أخذت منه، وليس من همي أن اتعرض لتفصيل التسلسل التاريخي لهذه الفكرة بقدر ما أطمح اليه من بيان مفهومها، وتسليط الأضواء على ما يمكن أن ينضوي تحت هذا المفهوم من قضايا قابلة للنقاش والمعالجة، ومقدار حاجة

الدرس النحوي: ٥٧، ٥٨، والمفصل في تاريخ النحو العربي ١٦٣،١٦٩/١، ودراسات نقدية في النحو العربي: ٣١، ٢٦٨، والجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ١٥٦، ١٥٧ بحث للدكتور نعمة العزاوي منشور في كتاب المورد العدد (١) سنة ١٩٨٦، ومكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي: ٨٠، ٨١، ورأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية: ٦٠، واللغة والنحو بين القديم والحديث: ١٣٤، وفي إصلاح النحو العربي – دراسة نقدية: ٣٢، ونحو القرآن: ٢٨، ٢١، ودراسات في اللغة والنحو: ٤٥، والنحو العربي، العلة النحوية: ١١٧، واللغة بين المعيارية والوصفية: ٢١، ومن أسرار العربية: ٣٢١، والنحو العربي نقد وبناء: ٢٨، وغيرها.

(١) المفصل في تاريخ النحو العربي: ١٦٩/١.

(٢) المصدر نفسه: ١٦٦/١.

(٣) المصدر نفسه: ١٨٤/١.

النحو إلى هذا النهج في التفكير، وما خلفه من نتائج سلبية أثقلت الدرس النحوي، وأبعدته عن مقصده. وسأسوق بعض النصوص المنتقاة من كتب النحو، كي أجعلها بمثابة المنطلقات التي أنطلق منها ؛ للتعرف على مفهوم الفرضية في النحو العربي:

١–قال الدكتور عفيف دمشقية عند حديثه عن الحرفين (اللام وحتى): ((فرض النحاة مسبقا أن (اللام) و (حتى) ليسا من الحروف التي تستعمل مع الأفعال، وهذا يعني أنهما وضعا في الأصل –عند نشأة اللغة – ليدخلا على الأسماء ويختصا بها دون الأفعال. ولذا كان

من الطبيعي أن يؤدي بهم هذا الفرض المسبق الى فرض آخر هو أن (اللام) و (حتى) تحتفظان وهما تدخلان على الأفعال بمعناهما وعملهما الأصليين وهما (الغاية) و (الجر)... أجبرت هذه الفرضية الأخيرة – احتفاظ (اللام) و (حتى) بخصيصتي الدخول على الأسماء والجر– النحاة على تحويل الأفعال بعد ذينيك الحرفين من صيغة الفعلية إلى صيغة الاسمية. ولكي يتم لهم الأمر كان عليهم أن يؤولوا الفعل الواقع بعدهما بمصدر، وهذا لا يأتي طبعا إلا بتصدير الفعل بـ (أن) ومن هنا قولهم بانتصاب المضارع بعد (اللام) و (حتى) بـ (أن) مضمرة))[١].

٢–وقال الدكتور علي أبو المكارم في حديثه عن التعليل: ((إن التعليل أصبح يتناول كل جزئيات البحث النحوي، فلا نكاد نجد جزئية من جزئياته دون تعليل، يستوي في ذلك أن تكون هذه الجزئيات ناتجة عن ملاحظة الظواهر اللغوية الموجودة، أو مبنية على فرض يمتد – في تصور النحاة – عن هذه الظواهر))[٢]، كما قال في حديثه عن مسالك العلة بعد أن بسط القول في: الإجماع، والنص، ولإيماء، والسبر والتقسيم، والمناسبة، ورأى أن التعليل الذي يؤسس على هذه المسالك يعتمد على الفرض. قال: ((والأمر كذلك في مصادر

(١) المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي: ١٧٦.

(٢) أصول التفكير النحوي: ١٧٣.

ثلاثة أخرى، هي: (الشبه) و (المناسبة) و (إلغاء الفارق)؛ فإن هذه المسالك الثلاثة لا تنبني على أي أساس موضوعي يصلح بناء التعليل عليه واستخلاص العلل منه، وإنما ترتكز جميعها على الفروض التي لا دليل عليها))[1].

٣–وقال الدكتور إبراهيم أنيس في حديثه عن النحويين وأساليبهم: (ونراهم يقنعون في الكثير من الأحيان بتلك الأمثلة التي اصطنعوها هم اصطناعا، وافتراضوها افتراضا، تأييداً لرأي يحرصون عليه، أو حكم يعتزون به))[2]، وقال الدكتور إبراهيم السامرائي: ((وقالوا: اختصت الفاء بأنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلة – لخلوه من ضمير الموصول – على ما يصلح أن يكون صلة – لاشتماله على الضمير – نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب، ولو قلت: (ويغضب زيد) أو (ثم يغضب) لم يجز لأن الفاء تدل على السببية فاستغني بها عن الرابط، ولو قلت: الذي يطير ويغضب منه زيد الذباب، جاز لأنك أتيت بالرابط. فأنت تشعر أن النحوي حين توصل إلى هذه القاعدة جار على نفسه بضربه المثل الذي استشهد به فهو من الضعف والركة بمكان، ولا أرى إلا أنه متوهم مصنوع))[3].

٤–وقال عبد الوارث مبروك سعيد في حديثه عن النحويين وتعقيداتهم، بأنهم: (دأبوا على خلق مشاكل لا أصل لها وافتراض أساليب وتراكيب لم ترد لها نظائر عن العرب، بل لا أمل في أن ترد يوما على لسان متكلم بالعربية، ثم اخذوا يتجادلون حولها ويعللون، وما أكثر هذا الضرب في الكتب المطولة، فالكتاب لسيبويه حافل بتلك الامثلة الافتراضية))[4].

(١) المصدر نفسه: ٢٢٧.
(٢) من أسرار العربية: ٣٢١.
(٣) النحو العربي نقد وبناء: ١١٢.
(٤) في إصلاح النحو العربي – دراسة نقدية: ٣٢.

٥–وقال الدكتور محمد خير الحلواني في عرضه لمنهج عيسى بن عمر: ((ففي الممنوع من الصرف يفترض – كالفقهاء – أنك إذا سميت رجلا بالفعل: ضرب، أو ضارب، أو: ضارب. يكون اسمه ممنوعا من الصرف))[١].

وعند استقراء هذه النصوص نستطيع من خلالها أن نخرج بالمفاهيم الآتية:

١–يتضح لنا من النص الأول، صنفان من أصناف الفرضيات ؛ الأول يختص بالتقعيد النحوي إذ فرض النحويون القاعدة على اللغة بإطلاق عام شامل ؛ بمعنى أنهم قاموا بتسخير اللغة لسلطان القاعدة النحوية الجامدة، وليس العكس ولكن اللغة أكثر اتساعا من أن تحدها قاعدة نحوية؛ لذلك فإننا نجد أن الظاهرة اللغوية تخترق القاعدة النحوية، وكأن القاعدة تلتزم بأحد أطراف الظاهرة دون الأطراف الأخرى، لأنها تتصف بصفة الاتساع، فيكون أمر إحكامها، والسيطرة عليها أمرا ليس باليسير، فكانت القواعد في أغلبها لا تتمكن من الإحاطة بكل أجزاء الظاهرة اللغوية. ونتيجة لهذه الفرضيات تولد الصنف الثاني منها وهو يختص بالتخريج النحوي، إذ كان لابد من الحفاظ على القاعدة النحوية بطريقة ما، وإيجاد الحلول المناسبة لهذه المسائل المشكلة، كي يتم للقاعدة لم أشتات الظاهرة اللغوية، والإحاطة بكل جزء من أجزائها، وكانت تلك الحلول نتائج فرضية جديدة تمثلت بالتأويل والتقدير، ورمي النص العربي بالشذوذ، والندرة، والضعف الذي لا يقاس عليه.

٢–نستخلص من النص الذي ورد في النقطة الثانية أن التعليل النحوي أمر ظني احتمالي قوامه الفرض، ووظيفته تبرير القاعدة النحوية، وهذا ما صرح به ألمع علماء العربية

الخليل بن احمد إذ قال: ((إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلاهما وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما اعتللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست وإن لم تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء،

(١) المفصل في تاريخ النحو العربي: ١٦٣/١.

عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شي منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا،سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما اعتللته من النحو فهو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها))[1] وهذا دليل واضح على أن العلل النحوية تمثل أجلى صور الفرضيات في النحو العربي.

٣–نستخلص من النصين اللذين وردا في النقطة الثالثة أن هناك قواعد بنيت على أسس مفترضة لا تدعمها نصوص اللغة إلا أن النحويين قاموا بافتراض الأمثلة التي تدعم هذه القواعد، وهذه الأمثلة من صنع النحويين أنفسهم، ولا نظائر لها في اللغة المستقراة. ولعل هذه العملية نشطت بعد عصر الاستشهاد، ((فلما انتهى عصر الاستشهاد، وكان على اللغويين أن يستمروا في دراسة اللغة دون أن تتجدد الشواهد في أيديهم، وجدوا أنفسهم بوضع اضطروا فيه إلى أن يدوروا حول ما وضعه السلف من قواعد، فجعلوا كلامهم عنها، لا عن مادة اللغة، ولم يعد ثمة مكان للاستقراء، لأن السلف في نظرهم كانوا قد أتموا هذه العملية، وأوقفوا العمل فيها برفض الجديد من الشواهد، وهنا بدأ فرض القواعد على الأمثلة))[2].

٤–ومن النصين اللذين وردا في النقطتين الرابعة والخامسة، نستخلص صنفا آخر من أصناف الفرضيات، وهو لا يختلف عن الصنف المتقدم من حيث كونهما قائمين على نظرة تخيلية يحاول النحويون من خلالها استنباط الأمثلة، ولكن ليس الغاية منه دعم قاعدة معينة، إنما محاولة توظيف هذه الأمثلة المعقدة في الدرس النحوي من خلال توجيهها توجيها ينسجم والقواعد النحوية المقررة

(١) الإيضاح في علل النحو: ٦٦.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٤.

وهي –في الواقع – تراكيب غريبة لم تطرأ يوما في العرف اللغوي، وأشبه ما تكون بالمسائل الرياضية المعقدة، لذلك فهي لم تتجاوز حلقة الدرس النحوي، هذا فيما يخص التركيب، أما فيما يخص المفردة، فقد تقدم الحديث عنها، إذ كانت الفرضيات التي اختصت بها تدور في باب الممنوع من الصرف خاصة، ولاسيما التسميات، وهي ضرب من التجويز العقلي الذي ابتكره النحويون لسبب ما والحقيقة أن هناك فرضيات أخرى، كان موضوعها المفردة اللغوية في ضوء العلاقة بينها وبين التوجيه النحوي، وهي صور متخيلة لما كانت عليه المفردة اللغوية، وتعد هذه الفرضيات – على الأغلب – تعليلات يستند إليها النحويون في توجيهاتهم، وبما أن هذه الفرضيات قائمة على التصور ؛ لذا كانت مدار خلاف بين النحويين.

ومن خلال هذه المفاهيم تتضح لنا صور الفرضيات بأنواعها المختلفة، إذ رأينا أن من الفرضيات ما هو مختص بالتقعيد النحوي، ويخرج من هذا النوع ما يختص بالتخريج، ومنها ما يختص بالتعليل، وكذلك التمثيل، والمفردة اللغوية من حيث استعمالها اللغوي او بنيتها التركيبية.

وكل هذه الأنواع لا يخرج عن المعنى اللغوي الذي يؤديه الفرض، المتمثل بالوجوب والتقدير. وانطلاقا من هذه الأنواع نستطيع أن نحدد مفهوم الفرضية النحوية عموما، بأنها عملية تصورية تقديرية لجأ إليها النحويون منذ وقت مبكر، لتقرير قواعدهم، وتحصينها، وتعليل أحكامها، والتمثيل لها أو عليها ؛ لذا فهي لا تخرج عن إطار المنهج الاجتهادي في النحو العربي.

وبعد محاولة تحديد المفهوم العام لمصطلح الفرضية في النحو العربي، أقول: بما إن هذا المصطلح غير منصوص عليه في الكتب النحوية بمادة (ف، ر، ض) يبتدر إلى الذهن السؤال الآتي:

ثالثا : العلامات التي تعين وجود الفرضية في كتب النحاة :

الواقع أن تعيين مواطن الافتراض في الكتب النحوية غالبا ما يعتمد على الرؤية الخاصة التي اتضحت لنا من خلال تحديد مفهوم هذا المصطلح، وليس بالضرورة أن تكون هناك قرائن لفظية دالة على مواطن الافتراض، إذ إن النحوي

لا يصرح بهذا الأمر، بل نجده على العكس من ذلك، أي أنه يحاول أن يبرهن على صحة الفرض بطريقة ما ؛ كي يجعله أشبه ما يكون بحقيقة ناصعة غير قابلة للتخطئة والمغالطة. ومع هذا فإنني لا أجنح إلى الصواب إذا قررت نفي وجود بعض القرائن اللفظية في بعض المسائل، كأن يقول النحوي: (لو سميت)، أو (لو قيل)، أو (إن قال قائل)، بل إن سيبويه في حديثه عن المصادر جعل أحد أبواب الكتاب تحت عنوان ((هذا باب منه استكرهه النحويون، وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب))[1]، فهذا العنوان إشارة واضحة إلى فرضيات النحويين، وتحكمهم باللغة. وغيرها من هذه القرائن اللفظية التي يتعذر تعينها بلفظة أو عبارة واحدة، ولكن تتضح المفردة الدالة على الافتراض بحسب السياق التركيبي للجمل. كما أن هناك بعض المصطلحات النحوية التي وردت في كتب النحو دالة على بعض جزئيات مفهوم مصطلح الافتراض كمصطلح (التوهم) في النحو، فهو ((عملية تصويرية تقديرية لجأ إليها النحاة من أجل تحقيق الانسجام بين بعض المسموعات والقواعد التي اصطنعوها))[2]، إذ قال سيبويه في باب المفعول المطلق: ((وذلك قولك: مررت به فإذا له صوت صوت حمار، ومررت به فإذا له صراخ صراخ الثكلى... فكأنه قال: فإذا هو يصوت، فحمله على المعنى فنصبه، كأنه توهم بعد قوله له صوت: يصوت صوت حمار أو يبديه، أو يخرجه صوت حمار))[3]. كما نجد في هذا النص نفسه مصطلحا آخر وهو (الحمل على المعنى)، ولا يخرج مفهومه الدلالي عن بعض جزئيات مفهوم مصطلح الافتراض.

ومنها أيضا مصطلح (التصور)، الذي أشار إليه النحويون كالتوجيه الإعرابي للفعل المنصوب بعد حروف العطف (الواو والفاء و أو) على أنه منصوب بأن مضمرة، والمصدر المؤول منهما معطوف على مصدر متصور قبل حرف

(١) الكتاب: ١/٣٣٤.
(٢) التوهم في اللغة والنحو: ١٤٧.
(٣) الكتاب: ١/٣٥٥-٣٥٦.

العطف، قال ابن جني: ((إذا قلت: زرني فأكرمتك، فإنك إنما نصبته، لأنك تصورت فيه: لتكن زيارة منك فإكرام مني))[1]. فمعنى التصور في هذا المثال لا يخرج عن معنى الافتراض.

وهناك مصطلح آخر قريب في دلالته عن مفاهيم هذه المصطلحات، وهو مصطلح (الحمل على الموضع)، لأنه قائم على تصور شكل معين للتركيب مغاير لواقع التركيب اللغوي، كما ذهب الخليل ويونس إلى ((أنه يجوز: ما أتاني غير زيد وعمرو. فالوجه الجر. وذلك أن غير زيد في موضع إلا زيد وفي معناه فحملوه على الموضع))[2]، ومنه ما ذكره سيبويه في قول عقبة الأسدي[3]:

معاوي إننا بشر فأسجع فلسنا بالجبال ولا الحديدا

فقد ذهب إلى نصب (الحديدا) من باب العطف على موضع خبر ليس المجرور. وموضعه النصب. وكل هذه المصطلحات تدخل في الحيز العام لمفهوم الفرضية، ولكنها لا تعطي الدلالة الكلية الشاملة لها بل تعد بهذه المعاني جزئيات ضيقة الحدود بالموازنة مع ما تؤديه الفرضية من معنى واسع عميق.

رابعا : أسباب نشأة الفرضيات في النحو العربي

لكل ظاهرة نحوية أسباب معينة تؤدي إلى نشوئها وانتشارها، وبما أن الفرضيات إحدى هذه الظواهر، فقد كانت لها عدة أسباب يمكن تسليط الضوء عليها بالنقاط الآتية:

أولا: نقص الاستقراء: يعد نقص الاستقراء من الأسباب المهمة التي جعلت الفرضيات تحتل حيزا كبيرا في الدرس النحوي، وقد أشار إلى هذا النقص جملة

(١) الخصائص: ٤٩/٣.

(٢) الكتاب: ٣٤٤/٢.

(٣) المصدر نفسه: ٦٧/١، ٢٩٢/٢، ٣٤٤، وينسب الى عبد الله بن الزبير الأسدي، ينظر شعره:١٤٥.

من الباحثين[١]، ذهبوا إلى أن استقراء النحويين لم يكن متصفا بالدقة والشمول، وهناك أسباب جعلتهم يذهبون هذا المذهب، إذ رأوا أن هناك قواعد غير معضدة بالشاهد النحوي لأن الطبيعة التي يفرضها التقعيد هي أن تكون ((القاعدة نتيجة من نتائج الاستقراء فمن الضروري إيراد بعض الشواهد والأمثلة التي جرى عليها الاستقراء، لتكون سندا للقواعد وإيضاحا لها، ويحسن أن تكون هذه الشواهد والأمثلة كثيرة إلى حد ما))[٢]، في حين أن بعض القواعد النحوية لم تعضد إلا ببعض الأمثلة المصنوعة ((ذلك أن النحوي يصنع شواهده من (زيد) و (عمرو) كلما أعوزه الشاهد القديم ومعنى هذا أن استقراءهم للفصيح من كلام العرب لم يكن وافيا))[٣]، ومنهم من قرر أنه ((لم يكن بين يدي النحاة – من أبي الأسود إلى سيبويه – مادة لغوية كافية – فضلا عن أن تكون مدروسة – بحيث يمكنهم إدراك النظام النحوي الكامل للغة والتعبير عنه موضوعيا على شكل قواعد وقوانين نحوية))[٤]. وهناك سبب آخر لا يقل شأنا عن المتقدم يتضح لنا من خلال تعامل النحوي مع النصوص العربية والحكم على ((كل ظاهرة جارية في الاستعمال وتخالف قواعدهم بأنها إما (شاذة)، وإما (قليلة)، وإما (جائزة على الضعف)، مما يبطل القياس عليها، أو يلجأ إلى تأويلها تأويل شتى في حال (السماح) بتبنيها))[٥].

وهكذا نجد النحويين في وضع مضطرب، فهم من جانب لا يعتمدون في إسناد القاعدة إلا على المثال المصنوع، ومن جانب آخر يحكمون على النص العربي

(١) ينظر على سبيل المثال النحو العربي نقد وبناء: ٦٣، ونحو القرآن: ٧، ٢٦، ومدرسة الكوفة: ٧٢، وآراء في العربية: ١٠٢، ونظرات في اللغة والنحو: ١٤، وفي إصلاح النحو العربي: ٢٢.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٦٦.

(٣) النحو العربي نقد وبناء: ٦٣.

(٤) في إصلاح النحو العربي: ٢٢.

(٥) المنطلقات التاسيسة والفنية إلى النحو العربي: ١٣٩.

الذي لا يوافق القاعدة بأحكام تعسفية، أو يلجئون إلى سلوك طريق ملتو من طرق التأويل كي يخضعوه للقاعدة المفروضة. وما هذه الفرضيات التي تمثلت بالقاعدة النحوية وما ترتب عليها إلا دليل واضح على نقص الاستقراء النحوي، بمعنى أن الاستقراء النحوي لم يحط بكل ظواهر اللغة على الوجه العام الشامل. ومع هذا فإن هناك من الباحثين من ذهب مذهبا مخالفا لما أثبته، كما يرى الدكتور عدنان محمد سلمان إذ يقول: ((اعتمد علماء اللغة والنحو الاستقراء في تتبعهم كلام العرب واستخلاص الظواهر اللغوية والقواعد النحوية، وقد خيل لبعض الباحثين أن علماء اللغة والنحو قد كانوا يفرضون القواعد ثم يعمدون إلى إخضاع كلام العرب، لهذه القواعد. فيرتضون ما وافقها، ويرفضون ما جاء خارجا عنها[*]... وهذا كلام لا يستند إلى حجة مدروسة، ولا يمتلك الدليل الناصع))[(١)]، ويقول في موضع آخر: (أما وضع الأحكام فقد كان اعتمادهم فيه على الاستقراء وحده))[(٢)]، وقال أيضا: ((إن النحاة قد اعتمدوا المنهج الوصفي القائم على الاستقراء. فبنوا أحكامهم النحوية على ما استخلصوه من ذلك الاستقراء الواسع لمختلف أنماط الكلام العربي. واستطاعوا أن يضبطوا قوانين النحو العربي وقواعده الكلية والجزئية، سواء أكان ذلك متعلقا بمفرداتها أم كان

(*) يشير إلى ما ذهب إليه الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، إذ قال في حديثه عن النحاة بأنهم (آثروا جانب المنطق، فتصوروا القاعدة قبل استقراء المادة اللغوية، وركبوا مركب الشطط، فحاولوا أن يجعلوا للقاعدة المجردة سلطانا على المروي المأثور، يحكمونها فيه ويحسبون أن ذلك هو الصواب، وما هو إلا مجانبة الصواب ولقد بلغ بعضهم في هذا المجال مبلغ الإيغال والغلو، فحكموا على مواضع من آي القران بخروجها على نحو العربية، وركنوا إلى التأويل والتخريج، حتى تنسجم تلك المواضع بأساليبها الرائعة وتراكيبها الدقيقة مع ما افترضوا من قواعد وما رسموا للنحو من حدود) ينظر نحو القران: ٧-٨.

(١) دراسات في اللغة والنحو: ٤٥.

(٢) المصدر نفسه: ٢٠٦.

متعلقا بتراكيبها، وأنهم استوعبوا نظم العربية ولم يفتهم من أحكامها شيء ذو بال))[1].

والواقع أن هذا الرأي على الرغم من معارضته لفكرة نقص الاستقراء التي سلمنا بوجودها، إلا أنه لا يعد رأيا خاطئا. وسأحاول تأييده وإثبات صدقه بفكرة هينه.

من المعروف أن النص القرآني يحتل منزلة رفيعة في نفوس المسلمين، وكل مجالات المعرفة العلمية الإسلامية كانت تدور حوله، وكان الباعث الأساسي لها، وعلوم العربية كانت من جملة هذه العلوم، وقد كان ((الدافع الرئيس والسبب المباشر الذي أدى إلى التفكير في وضع ما يسمى بعلم العربية على اختلاف فروعه وعلومه من أصوات ولهجات ومعجمات وغريب ونحو وصرف، فقد كانت خشية المسلمين على كتابهم أن يصبه اللحن في قراءاته أو التصحيف في أحرفه فيؤدي ذلك إلى تحريف آياته))[2]وعلى الرغم من ذلك فإننا نجد بعض القواعد النحوية مخالفة لبعض الظواهر اللغوية المطردة في النص القرآني، فلو نظرنا – على سبيل المثال لا الحصر – إلى قاعدة جمهرة نحاة البصرة التي تنص على أن أدوات الشرط مختصة بالدخول على الجمل الفعلية، ولا يجوز دخولها على الجمل الاسمية، ونظرنا في الوقت نفسه إلى النص القرآني، لوجدنا أن ظاهرة دخول أدوات الشرط على الاسم مما يطرد فيه، إذ نجد أن أداة الشرط (إذا) يرد دخولها على الاسم في سورة التكوير وحدها اثنتي عشرة مرة (الآيات ١–١٣) وبشكل متتابع، ونحن نعلم أن كثيرا من النحاة المؤسسين كانوا من حفظة القران وقرائه. فهل من المعقول أن يفوتهم استقراء مثل هذه الظاهرة؟! إن هذا المثال وغيره من الأمثلة التي ترد على نسقه، تقودنا إلى الاطمئنان بأن ليس كل ما جاء مخالفا للقاعدة النحوية المفروضة، وما ترتب عليها من نتائج كان سببه نقص الاستقراء، بل أن هناك سببا آخر سيكشف لنا علة تضارب آراء الباحثين في الاستقراء النحوي، ولعله لا يقل شأنا عنه يكمن في النقطة التالية.

---

(١) المصدر نفسه: ٢٤٠.

(٢) المدارس النحوية: ٦٤.

ثانيا: اعتماد النحويين على البيئة الحجازية في التقعيد النحوي.

إذ اعتمد النحويون في تأصيل قواعدهم على أساس لهجة قريش ولهجات القبائل المحيطة بها والتي كانت ضمن الحيز الجغرافي لبيئة الحجاز، ولعل نظرة النحاة إلى هذه اللهجة ترجع إلى أسباب دينية وسياسية واقتصادية، وقد ورد في الاقتراح أن هناك أسبابا أخرى تتعلق باللغة أدت إلى انتقاء هذه اللهجات، منها أن ((...قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعا وإبانه عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربي من قبائل العرب هم قيس، وتميم وأسد... ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم))[١]

وبذلك ضيق النحويون دائرة الأخذ عن كثير من لهجات القبائل الأخرى، إذ (اتفق علماء العربية الأقدمون على أن لغة قريش النموذج الأعلى للفصاحة وأن لغة التنزيل جاءت عليها))[٢] على الرغم من تعدد اللهجات في جزيرة العرب، وبذلك اقتصرت الرواية على صورة واحدة من صور هذه اللهجات ((ذلك أن العربية في صورتها التي بين أيدينا ليست إلا فرعا من فروع العربية غلبة القرآن، وفرضته الحياة الجديدة التي صار إليها المجتمع بعد نزول الكتاب الكريم وسطوع نوره في جزيرة العرب. وليس ثمة من ينكر أن في العربية لهجات وفروعا أخرى، بعضها معروف وبعضها غير معروف، تختلف في بعض أصولها وقواعدها وتتمايز تمايزا واضحا، ولكنها أصبحت بعد نزول القرآن وجمعه وضبط قراءاته في عداد المنقرض المهمل))[٣]، لقد أتيحت لهذا الفرع من فروع اللهجات ظروف خاصة جعلته يتسنم المكانة الرفيعة بين اللهجات العربية، فكانت لهجة قريش

(١) الاقتراح: ٥٦.
(٢) العربية بين أمسها وحاضرها: ٥٣.
(٣) نحو التيسير: ١٩-٢٠.

بسبب احتكاكها باللهجات الأخرى تهضم وتبتلع ما يفد إليها من تلك اللهجات، فأخذ هذا المزيج يشكل لهجة مميزة كانت نواتها الأولى لهجة قريش، ((هذه اللهجة الموحدة لم تنضج ولم تتسع إلا على حساب اللهجات الأخرى، أي أنها أخذت من اللهجات العربية ما تستحسنه من الألفاظ والتراكيب، وطرق الأداء، ثم مزجت ذلك كله، وأبرزته في صورة لغة واحدة))[١] ولكن هذا لا يعني أن هذه اللهجة نسخت وجود اللهجات الأخرى، بل ((إن صور الخلاف بين اللهجات التي نقلها إلينا النحاة في ثنايا كتبهم لتشهد بما كان لبعض اللهجات من قوة تكاد تساوي بها قوة لهجة قريش... إذ إنه ليس من السهل أن نتصور خضوع شعراء القبائل جميعها للهجة قريش في كل ما ينشدونه من قصائد في مجتمعاتهم، وفي أسواقهم الأدبية))[٢]. إلا أن الرواة والنحاة عمدوا إلى هذه اللهجة مستقصين مفرداتها وتراكيبها وأساليبها ((فقد رفعوا من شأنها على حساب اللهجات الأخرى، بل أنهم زادوا في احترامها، وأسبغوا عليها صفات هي أقرب إلى صفات القداسة))[٣]، على الرغم من أن الكثير من اللهجات الأخرى وردت في القرآن الكريم، وقرئت بها آياته.

وعندما بدأ النحويون بتأسيس القواعد النحوية كانوا بمواجهة عدة لهجات تختلف في دلالات مفرداتها، وتراكيبها وأساليبها ؛ لذا كان عليهم التزام لهجة واحدة من بين هذه اللهجات، وتأسيس القواعد على وفق ما جاءت به من تراكيب، فعمدوا إلى لهجة قريش لما تتمتع به من سيادة على اللهجات الأخرى، وانطلاقا من هذا الإجراء نشأ ابتداع الأصول والفروع في اللغة الواحدة، إذ افترضوا أن كل حالة لها أصل وفرع، والمراد بالأصل: ((القالب المعياري المفترض أو المتصور في ذهن النحاة))[٤]، في حين أن كثيرا من هذه الفروع ترد مخالفة لتلك الأصول،

(١) اللغة والنحو دراسة تاريخية وتحليلية ومقارنة: ٧٤.
(٢) المصدر نفسه: ٥١.
(٣) اللغة والنحو دراسة تاريخية وتحليلية ومقارنة: ٤٧.
(٤) الكتاب بين المعيارية والوصفية: ٦٤.

والواقع أن فكرة الأصل، والفرع ليست موجودة، إنما اختلقها النحويون، لأن كلا من الأصل والفرع هو من كلام العرب. وهكذا عممت القاعدة النحوية التي أصلت على أساس لهجة واحدة على لهجات متعددة، لأنهم عدوا ((كل ما أثر عن العرب صحيحا، وبالتالي فكل ما صح لديهم من كلام العرب ينبغي أن يكون مطابقا لهذه القواعد العامة التي لم تكن في الواقع سوى ظواهر وضوابط للهجة عربية واحدة))[1]، فكان استقراؤهم وافيا للهجة بيئة الحجاز، وقواعدهم الخاصة بهذه اللهجة عامة شاملة، ولكن استقراءهم للهجات الأخرى كان ناقصا، في حين أنهم لا يستطيعون أن يخطئوا ما يرد عليهم من كلام العرب نثرا ونظما، فحاولوا ابتكار طرق للحفاظ على القاعدة النحوية من خطر الانهيار أمام هذه النصوص، تمثلت برمي النص العربي بالشذوذ، والقلة، والضعف، أو أن يسلكوا طريقا آخر يتمثل بالتأويل النحوي كي ينسجم النص مع القاعدة، وأصبحت هذه النصوص في خدمة القاعدة النحوية، هي التي تتحكم بها، بدلا من أن يكون العكس. لذا فإن أحد الباحثين يفترض أن النحويين المؤسسين كان عليهم ((وضع نحو خاص لكل قبيلة، يساير لغتها ولهجتها، ويلائم لسانها دون غيرها من القبائل، فيجئ نحوا صافيا، لا بلبلة فيه ولا اشتراك))[2]، وأنى لهم ذلك؟ وهم بصدد محاولة تقعيد اللسان العربي عموما، وإيجاد سبيل للإتلاف بين جزئيات الظاهرة اللغوية في اللهجات كافة، لتدخل في حيز القاعدة الواحدة.

ويعد الاعتماد على اللهجة الحجازية في التقعيد النحوي من أهم أسباب نشأة الفرضيات في النحو، كما أنني أستطيع أن أخرج بنتيجة مؤادها، أن ليس كل ظاهرة أخضعها النحويون الى القاعدة بطرق التأويل النحوي كان سببه الرئيس نقص الاستقراء، لأن هناك سببا آخر أكثر أهمية منه، وهو الأصل المفترض الذي أعتمد في وضعه على لهجة بيئة الحجاز، إذن فنقص الاستقراء موجود

(١) اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة: ١٢٤.

(٢) اللغة والنحو بين القديم والحديث: ١٠٦، ورأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية: ٥١.

بنسبة معينة إلا أنه من غير الممكن عده سببا في كل ما خضع للتأويل، ولعل هذه المسألة هي التي أدت إلى اختلاف آراء الباحثين حول إثبات وجود نقص الاستقراء ونفيه.

ثالثا: عدم اعتماد النحويين على صيغة عمل معينة. لعل من جملة أسباب نشأة الفرضيات اتصاف عمل النحاة في أغلبه بالفردية من حيث استقصاء المادة والنظر إليها لاستنباط القاعدة، إذ إن ((الاستقراء الفردي لا يؤدي إلى الطمأنينة، فلابد من المصير إلى استقراء الجماعات، ثم أن الاطلاع وحده لا يغني شيئا ما لم يعضده الانتباه إلى محل الشاهد، وموطن الاستنباط))[1]، ويدلنا على ذلك استدراكات النحويين اللاحقين على من سبقهم ((فقد استدرك مثلا على سيبويه. وهو من أوسع العلماء استقراء للعربية، استدرك عليه أبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) في باب أبنية مفردات العربية، ووضع في ذلك كتابا سماه: (كتاب الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية)[*]، أورد فيه الأبنية التي وقعت في كتاب سيبويه...، وأعقب كل بناء بذكر الأبنية الزائدة على أبنية سيبويه... وممن استدرك عليه أيضا ابن خالويه... واستدرك عليه كذلك ابن جني))[2]، كما يدلنا على استقلالهم بالعمل النحوي كثرة الخلافات المبثوثة في كتب النحو ابتداء من كتاب سيبويه، فما تلك الخلافات إلا دليل على نظرة النحوي الخاصة إلى تراكيب اللغة، فضلا عن تباينهم واختلافهم في اخذ اللغة عن الإعراب.

رابعا: استمرار آلية الدرس النحوي على الرغم من توقف ينابيع الرواية، مما أدى إلى نشأة فرضيات متعددة الأنواع، كان السبب الرئيس في نشأتها استيعاب الدرس النحوي وهضمه للغة المرحلة الزمانية المحددة للاستقراء ؛ لأن ((إيقاف

---

(١) نظرات في اللغة والنحو: ١٤.

(*) طبع الكتاب في روما سنة ١٨٩٠م عني بنشره ووضع مقدمة وملاحظات عليه باللغة اللاتينية المستشرق جويدي، وهو في ٤٠ صفحة في حجم الثمن، وفي دار الكتب المصرية نسخ خطية متعددة من هذا الكتاب، ينظر كتاب سيبويه وشروحه: ٢٧٦.

(٢) دراسات في اللغة والنحو: ٦٣-٦٤.

الاستشهاد عند حد معين جعل النحاة وقد جفت روافد الاستقراء عندهم..يلجأون إلى ما لديهم من قواعد، فيجعلونها مادة الدراسة بدل النصوص التي أعوزهم الجديد منها))[1]، فأصبح بذلك الحكم النحوي مادة الدرس، وبدأت الدراسات تصب في فلسفة هذه الأحكام، فكثر التعليل، وبدأ الاعتماد على التمارين العقلية، وصنع الأمثلة على القواعد عند عدم توفر الشاهد النحوي، وأخذت آثار التراكمات الفكرية المتمثلة بالتخريج والتوجيه، والتعليل، تحتل مساحات واسعة في المصنفات النحوية.

خامسا: هناك أسباب تتعلق بالنحويين أنفسهم كان لها أثر كبير في نشأة الفرضيات في النحو العربي، وقد دفعت هذه الأسباب النحويين إلى التماس كل ما هو بعيد ومعقد، إذ سلكوا المسالك الصعبة، والطرق الملتوية في سبيل الوصول إليه، كي يتسنى لهم الحصول على ما يبتغون عن طريق النحو، عندما أصبح حرفة يحترفها النحوي من أجل الكسب، ولم تعد الغاية من النحو مقتصرة على فهم اللغة وتراكيبها، ووظائف مفرداتها. والميل إلى التماس الطرق الواضحة في تناولها، فهناك روايات تفيد بأن من النحويين من كان يغلو في تعقيد قواعد النحو، ويحاول تعتيم مسائله، وزيادة غموضها، لهذه الأسباب فقد ذكر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) أنه سأل الأخفش (ت ٢١٥هـ) قائلا: أنت أعلم الناس بالنحو فلم لا تجعل كتبك مفهومة؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ وما بالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟ فيجيبه الأخفش قائلا: أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه لقلت حاجات الناس إلي فيها، وإنما قد كسبت في هذا التدبير إذ كنت إلى التكسب قد ذهبت[2]. وهناك أسباب أخرى غير التكسب منها تنافس النحويين على تصدر حلقات الدرس في المؤسسات العلمية، ولعل القصة المعروفة التي حدثت في بغداد بين ثعلب (ت ٢٩١هـ) والمبرد (ت ٢٨٥هـ) خير دليل على

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٧٥-١٧٦.

(٢) الحيوان: ٩١/١.

ذلك، كما أن اهتمام أولياء الأمور بالعلم والعلماء زاد من حدة الإيغال في الاجتهادات النحوية، إذ ((ازداد باب الاجتهاد في النحو توسعا عندما قرب الخلفاء الأدباء والرواة والنحويين، فكان التنافس والميل إلى الظهور بمظهر العالم المحقق يدفع بأغلبهم إلى التأويل الغريب بالطرق الملتوية، وينبري لإثبات تأويلاته بشتى البراهين فهو يلجأ إلى القبائل يستنطقها عله يجد عندها ما يؤيد رأيه، وإن كان ذلك الدليل شاذا وغريبا))[1].

(١) آراء في العربية: ٨٤.

الفصـــل الأول:
فرضيات المعمول من حيث التعريف و التنكير

المعروف أن المعمول في النحو العربي يأتي في اللغة بصيغ مختلفة ومتنوعة، فقد افترض النحويون في المعمولات صيغا ثابتة، وقرروا ذلك من خلال النظر إلى صيغة المعمول الغالبة في الاستعمال اللغوي، كتعريفها، وتنكيرها، والبنى الشكلية للمعمولات من حيث اسميتها وفعليتها، أو جمودها واشتقاقها، أو اقترانها ببعض الأدوات، أو من حيث بناؤها وإعرابها، إلا أن المعمولات لم تلتزم الصيغ التي افترضت بموجبها القواعد النحوية، إذ خرجت كثير من الصيغ عن إطار فرضية القاعدة المقررة، فكان على النحويين إيجاد ما يبرر هذا الخروج، ويجعله في داخل الإطار المقرر للقاعدة، لذا تركت هذه الفرضيات آثارا متنوعة في النحو العربي، يمكن أن تلاحظ من خلال هذه الدراسة.

و يعد التعريف والتنكير من الأبواب الواسعة في النحو العربي، ومن مرتكزات التقسيم الهامة في الدرس النحوي ؛ إذ لا تخرج الأسماء عن كونها نكرة أو معرفة، ولكل من التعريف و التنكير علامات خاصة تميزها من الأخرى، وما يهمنا في هذا الفصل هو فرضيات النحويين المقررة في المعمولات من حيث تعريفها، وتنكيرها، إذ إنهم افترضوا في بعض المعمولات التزام صيغة التعريف، كما افترضوا في معمولات أخرى التزام صيغة التنكير، ويختص هذا الفصل بدراسة هذه الفرضية، وبيان أثرها.

(أ) معمولات افترض النحويون فيها التعريف.

هناك جملة من المعمولات افترض النحويون فيها أن ترد بصيغة المعرفة، كالمبتدأ واسم (كان) وأخواتها، واسم (إن) وأخواتها، ولكنها وردت في بعض المواضع مخالفة لافتراض النحويين فجاءت نكرات، مما أدى إلى ابتكار فرضيات أخرى حفاظا على الفرضيات التقعيدية، وإليك دراسة بعض النماذج.

المبتدأ:

افترض النحويون أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة[١]، ((لأنه محكوم عليه، ولا يحكم على الشيء إلا بعد معرفته))[٢] كي يتم حصول الفائدة المعنوية من التركيب، لأن الإخبار عن المجهول لا تتحصل به الفائدة ؛ لذا منع علماء النحو الابتداء بالنكرة، لأنها مجهولة، ولم يجوزوا الابتداء بها إلا بشرط الإفادة، فإذا أفادت جاز الابتداء بها، فلو قلت: رجل قائم أو رجل عالم، لم يكن في هذا الكلام فائدة لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائم أو عالم، فإذا قلت: رجل من بني فلان، أو رجل من إخوانك ووصفته بأي صفة كانت تقربه من معرفتك حسن لما في ذلك من الفائدة[٣]. وقال ابن هشام: ((لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبعوها))[٤]، وتتحصل الإفادة من النكرة إذا دلت على عموم، أو دلت على خصوص. فإذا جاءت الكلمة المبتدأ بها نكرة نحو قولنا (رجل في الدار)، فالطريقة المتبعة لدى النحويين تقدير مبتدأ، وجعل كلمة (رجل) خبرا عنه، إذ لو جعلت كلمة (رجل) مبتدأ من حيث إنه موصوف بشبه الجملة، فالتركيب يبقى مفتقرا إلى خبر لكي يتم الإسناد. كما أن التركيب إذا ورد مبدوءا بالاسم النكرة مع احتوائه على معرفة كقولنا (شاعر زيد)، فإن النحويين لا يحكمون على النكرة بأنها مبتدأ بل تكون مؤخرة تقديرا على أنها خبر، والاسم المعرفة هو المبتدأ.

فمن الشواهد التي ورد فيها مجيء المبتدأ نكرة قوله تعالى:﴿**سورة أنزلناها**﴾[٥]، قال مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) عند تناوله لهذه الآية الكريمة: ((رفعت سورة على إضمار مبتدأ تقديره (هذه سورة) و (أنزلناها) صفة لـ (سورة)، وإنما

(١) ينظر، شرح المفصل: ٨٥/١.
(٢) الإيضاح في شرح المفصل: ١٨٤/١.
(٣) ينظر، الأصول: ٦٣/١.
(٤) مغني اللبيب: ٤٦٧/٢.
(٥) النور: ١/٢٤.

احتيج إلى إضمار مبتدأ، ولم ترفع سورة بالابتداء لأنها نكرة.. وإذا جعلت (أنزلناها) نعتا لها لم يكن في الكلام خبر لها، لأن نعت المبتدأ لا يكون خبرا له، فلم يكن بد من إضمار مبتدأ ليصح نعت السورة بـ (أنزلناها))[1].

وقد ذهب أحد الباحثين إلى أن الابتداء بالكلمة لا علاقة له بكونها نكرة أو معرفة، بل ذلك منوط بالشرط العام في الكلام، وهو أن يكون ذا فائدة يجهلها السامع. سواء في ذلك المبتدأ النكرة والمعرفة. فكم من نكرة يصح الابتداء بها لإفادة الحكم عليها إفادة جديدة. وكم من معرفة لا يصح الابتداء بها لعدم إفادة الحكم عليها أية فائدة[2].

والناظر إلى محتوى هذا الكلام يسوغ له القول: إنه وأن كانت هناك حقائق لغوية تؤيد هذه الدعوى، إلا أنها مشوبة بالابتعاد عن مدلول القاعدة النحوية، فما تتسم به القواعد هو التركيز، والوضوح، والتقييد، فإذا تم النظر إلى قاعدة تجويز الابتداء بالاسم بمجرد حصول الفائدة وحسب دون تقييد الفائدة بمواضع محدودة، فهذا – بلا شك – يأتي بمردود عكسي على القاعدة ناتج عن الاضطراب والقلق في صيغة الاسم المبتدأ به إلا أن النحويين نظروا إلى الظاهرة العامة ومن خلال نظرهم استنبطوا أن الفائدة تحصل في حالة تعريف الاسم المبتدأ، أو تعميمه، أو تخصيصه، فقيدوا هذه المواضع، وتم لهم بهذا التقييد ترصين القاعدة، واتضاحها.

إذن فالتقييد من موجبات إتمام فرضية القاعدة النحوية، وحدث من جراء ذلك – ضرورة– ظهور بعض الآثار الجانبية متمثلة بتقدير اسم من خلال افتراض وجوده شاغلا محل المبتدأ، أو حمل الاسم النكرة المتقدم على التأخير إذا كان مثلوا باسم معرفة.

اســـم (كان):

(١) مشكل إعراب القران: ٥٠٧/٢.

(٢) ينظر، الجانب العقلي في النحو العربي: ٣٤.

افترض النحويون أن اسم (كان) يجب أن يكون معرفة، قال ابن السراج ((إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فاسم (كان) المعرفة كما كان ذلك في الابتداء هو المبتدأ لا فرق بينهما في ذلك، تقول: كان عمرو منطلقا، وكان بكر رجلا عاقلا))[١]، وذكر سيبويه في ((باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد))[٢]: ((ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة. إلا ترى أنك لو قلت: (كان إنسان حليما) أو (كان رجل منطلقا)، كنت تلبس، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبس. وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة ضرب، وأنه قد يعلم إذا ذكرت زيدا وجعلته خبرا أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام))[٣].

وقد ورد مجيء اسم (كان) نكرة، وخبرها معرفة بخلاف افتراض النحويين، كما جاء في أشعار الفصحاء. قال خداش بن زهير[٤]:

فإنك لا تبالي بعد حول أظبي كان أمك أم حمار

وقال أبو قيس بن الاسلت الأنصاري[٥]:

ألا من مبلغ حسان عني أسحر كان طبك أم جنون

---

(١) الأصول: ٩٤.

(٢) يقصد بهذا (الاسم، والخبر) فيما اصطلح عليه بالأفعال الناقصة.

(٣) الكتاب: ٤٨/١.

(٤) ينظر، المصدر نفسه والجزء والصفحة، وشرح أبيات سيبويه: ١٥٦/١، وتحصيل عين الذهب: ٧٢، والنكت: ١٨٤/١، ومغني اللبيب: ٥٩٠/٢ ونسب إلى ثروان بن فزارة. ينظر، الخزانة: ٢٣٠/٣، ومعجم شواهد العربية: ١٦٦/١.

(٥) ينظر، المصدر نفسه: ٤٩/١، وديوانه: ٩١، وبروايته: أطب كان داؤك أم جنون.

وقال الفرزدق[1]:

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تميما بجوف الشام أم متساكر

وقال حسان بن ثابت[2]:

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء

وقال القطامي[3]:

قفي قبل التفرق يا ضباعا ولايك موقف منك الوداعا

فقدم حكم سيبويه على هذه التراكيب بأنها مما لا يجوز إلا في الشعر وفي ضعف من الكلام، استنادا الى فرضية البصريين التي تنص على عدم إجازة مجيء اسم (كان) نكرة، وخبرها معرفة. فالناظر الى الأبيات الثلاثة الأولى يجدها قد وردت فيها التراكيب المكونة من (كان) واسمها وخبرها، بالترتيب الآتي:

-أظبي كان أمك أم حمار؟ برفع (ظبي) ونصب (أمك)
-أسحر كان طبك أم جنون؟ برفع (سحر)، ونصب (طبك)
-أسكران كان ابن المراغة؟ برفع (سكران)، ونصب (ابن)

وقد حملت هذه التراكيب على الضرورة كما قرر ذلك المبرد إذ قال: ((واعلم أن الشعراء يضطرون، فيجعلون الاسم نكرة، والخبر معرفة وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان الى شي واحد))[4]، ووجهت هذه التراكيب على على أن الاسم المرفوع بعد همزة الاستفهام هو اسم لـ (كان) مضمرة مفسرة بـ

(١) ينظر، شرح ديوانه: ٤٨١/٢.
(٢) ينظر، الكتاب: ٤٩/١، والمقتضب: ٩٢/٤، والأصول: ٧٤/١ ٩٤، وتحصيل عين الذهب: ٧٣، والنكت: ١٨٦/١ ومغني اللبيب: ٤٥٣/٢، ٦٩٥/٢، وشرح ديوانه: ٣، وبروايته: يكون مزاجها عسل وماء.
(٣) ينظر، ديوانه: ٣١.
(٤) المقتضب: ٩٤/٤.

(كـان) المـذكورة، واسـم (كـان) المـذكورة ضـمير راجـع إليـه، والاسـم المعرفـة المنصوب بعد (كان) خبر لها[١].

كما وجهت توجيها آخر على أن الاسم بعد همزة الاستفهام مرفوع على الابتداء، واسم (كان) ضمير يعود إليه، وخبرها المعرفة المنصوبة بعدها. وخبر المبتدأ جملة (كان واسمها وخبرها)، والجمل نكرات[٢]. وقد رجح ابن هشام[٣] التوجيه الأول؛ لأن همزة الاستفهام بالجمل الفعلية أولى.

والذي يبدو أن التوجيه الثاني أفضل من التوجيه الأول لمثل هذه التراكيب لقلة ما يترتب عليه من فرضيات تقديرية، فبدلا من تقدير جملة، يقدر ضمير في (كان) يعود الى المبتدأ. وفرضية تقدير الضمائر في الأفعال من فرضيات التقدير المطردة في النحو العربي.

وقد قال أحد الباحثين المحدثين عندما نظر في هذه التراكيب: ((لا نعدو الحقيقة إذا نحن قلنا بأنه كان الأجدى والأجدر أن تدرس هذه الظاهرة اللغوية بعيدا عن كل تمحل وتعمل، كما يلي:

١–أظبي – كان – أمك أم حمار؟ (برفع (ظبي) و (أم))

٢–أسحر – كان – طبك أم جنون؟ (برفع (سحر) و (جنون)

٣–أسكران – كان – ابن المراغة؟ (برفع (سكران) و (ابن)

ففي هذه الصيغ الثلاث جاءت (كان) معترضة بين الخبر المقدم (ظبي – سحر – سكران) والمبتدأ المؤخر (أمك، طبك، ابن المراغة) وقصد المتكلم بها – الشاعر، ولا عبرة بإخراج الشاعر من دائرة المتكلم لغويا بحجة الضرورة أو غيرها من الأعذار الواهية – زيادة عنصر الزمن الماضي على ما أخبر به))[٤]، ثم عزا هذا الرأي الى ابن هشام[٥] عندما غلط يوسف بن السيرافي (ت ٣٨٥هـ)

(١) ينظر، النكت: ١/١٨٥، ومغني اللبيب: ٢/٥٩٠.

(٢) ينظر، مغني اللبيب: ٢/٥٩٠.

(٣) ينظر، المصدر نفسه والجزء والصفحة.

(٤) ينظر، المنطلقات التأسيسية والفنية الى النحو العربي: ١٤٢.

(٥) ينظر، مغني اللبيب: ٢/٤٩٠.

الذي ذهب في بيت الفرزدق إلى أن (كان) شأنيه و (ابن المراغة سكران) مبتدأ وخبر، والجملة خبر (كان).

والواقع أن ما ذهب إليه ابن هشام في افتراض زيادة (كان) بين المبتدأ والخبر أولى من مذهب يوسف بن السيرافي في افتراض اسم (كان)، لأن اللجوء إلى التقدير يعني الابتعاد عن واقع التركيب.

ولكن الواجب تسليط الضوء على رواية الكتاب وشروحه لهذه الشواهد، التي وردت برفع اسم (كان) النكرة، ونصب خبرها المعرفة، وكأن الباحث حاول التغاضي عن مناقشة رواية الكتاب، موجها اهتمامه الى مناقشة رواية رفع الجزأين على الرغم من أنه أورد الأبيات برواية الكتاب.

أما قول حسان بن ثابت: (يكون مزاجها عسل وماء)، فخرج على أنه من باب عكس القاعدة للضرورة[1]، وقد حاول ابن السراج أن يجد مسوغا لمجيء اسم (كان) وخبرها بهذه الصورة المقلوبة، فقال: إن الشاعر ((جعل اسم (كان) (عسل) وهو نكرة وجعل مزاجها الخبر وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير ومع ذلك فإنما حسن هذا عند قائله أن عسلا وماء نوعان

وليسا كسائر النكرات التي تنفصل بالخلقة والعدد نحو: تمرة وجوزة، والضمير الذي في (مزاجها) راجع إلى نكرة وهو قوله: سلافة، فهو مثل قولك: خمرة ممزوجة بماء))[2].

والظاهر من كلام ابن السراج أنه يحاول أن يميز بين النكرات من حيث دلالتها على النوع المادي، فيجعل له دورا يتحكم بصيغة اللفظة تعريفا وتنكيرا تارة، وتارة أخرى يميز بين النكرات من حيث دلالتها على مكونات النوع المادي، وإذا كان الأمر كذلك فإن كل نكرة تدل على شيء يتكون من أكثر من نوع مادي، هي معرفة أو قريبة من المعرفة. فاستنادا الى قوله تصبح كل لفظة دالة على مزيج أو مخلوط، وإن كانت نكرة في هيكل بنائها، هي معرفة أو قريبة من المعرفة،

(١) ينظر، المقتضب: ٩١/٤، والأصول: ٧٤/١، ومغني اللبيب: ٤٥٣/٢.

(٢) الأصول: ٧٤/١.

وهذا لا يتسق وقواعد اللغة ؛ لأن النحوي يتعامل مع واقع صيغ المفردات اللغوية.

وقال في موضع آخر: ((والشعراء يضطرون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة لعلمهم أن المعنى يؤول إلى شيء واحد))[١]. ثم يستشهد بالبيتين المتقدمين لحسان والقطامي، فعبارته (لعلمهم أن المعنى يؤول إلى شي واحد)، تعد ذات إيحاء خطير على النحو العربي، من حيث الالتزام بالقاعدة، والحركة الإعرابية ؛ لأن كثيرا من التراكيب – وان تبادلت أجزاؤها الحركات الإعرابية بعكس القواعد، فهي تعطي معاني محددة، والشواهد المتقدمة دليل على ذلك.

وذهب أبو علي الفارسي[٢] إلى أن (المزاج) منصوبة على الظرفية المجازية. أما ابن مالك فقد جوز مجيء اسم (كان) وخبرها بهذه الهيئة في بيت حسان، بقوله: ((لو كان اسم (كان) نكرة محضة وخبرها معرفة محضة لم يمتنع، لشبههما بالفاعل والمفعول... فجعل (مزاجها) خبرا، وهو معرفة محضة، و (عسل) اسما، وهو نكرة محضة، ولم تحوجه ضرورة، لتمكنه من أن يقول: يكون مزاجها عسل وماء، فيجعل اسم (كان) ضمير (سبيئة) و (مزاجها عسل) مبتدأ وخبر في موضع نصب بـ (كان))[٣]، وهذا يعني أن ابن مالك يفترض استحداث قاعدة أخرى بإزاء القاعدة الرئيسة التي تنص على أنه ((إذا اجتمع في باب (كان) نكرة ومعرفة، فالاسم المعرفة، والنكرة الخبر))[٤].

(١) الأصول: ٩٤/١، وكان المبرد قد سبقه الى القول بهذا الرأي: ينظر المقتضب: ٩١/٤.
(٢) ينظر، مغني اللبيب: ٦٩٥/٢.
(٣) شواهد التوضيح والتصحيح: ٨٨.
(٤) الجمل: ٤٥.

وكان المازني[1] يروي بيت حسان: يكون مزاجها عسلا وماء. وهذه الرواية لا شاهد فيها. أما بيت القطامي الذي نقض القاعدة بقوله: (ولا يك موقف منك الوداعا) فقد خرج – كما خرجت الأبيات المتقدمة – على الضرورة[2]، وخرجه ابن مالك على أن ((منك) صفة لـ (موقف) قربته من المعرفة، وسهلت كون الخبر (الوداع))[3]، ولكن مهما يكن من أمر تقريب النكرة من المعرفة تبق اللفظة المعرفة أصلا أعرف من النكرة المقربة من المعرفة بالوصف. فينبغي أن تكون المعرفة هي الاسم بموجب فرضية القاعدة.

وقد ذكر أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) أن ((بعض العرب وهم بنو دارم وبنو نهشل يقولون: قائم كان عبد الله، وكان قائم عبد الله فيجعلون النكرة اسما والمعرفة خبرا لـ (كان)، وإنما يفعلون ذلك لأن النكرة أشد تمكنا من المعرفة))[4].

وهذا يعني أن مجيء اسم (كان) معرفة، وخبرها نكرة، هو لهجة وردت عن العرب، كما يعني صعوبة تقعيد اللغة ذات اللهجات المتعددة، لعدم إحاطة القاعدة بظاهرتين متضادتين ؛ لذا لجأ النحويون إلى فرضيات تخريج إحدى هاتين الظاهرتين، لتطرد القاعدة فيهما.

والحقيقة أن تجويز ورود مثل هذه الظاهرة المعاكسة في اللغة أفضل من اللجوء إلى فرضيات التخريج النحوي، إذ إنه لا يؤثر في القاعدة من حيث إن الدلالة المتحصلة من التركيب واحدة، كما أن الإجازة في مثل هذه الحالة لا تؤدي إلى اهتزاز القاعدة بشكل عنيف ؛ لأن المسألة غير مرتبطة بتغير نوع الحركات الإعرابية بل بأحقية صيغة المعمول باتخاذ حركة معينة، بمعنى أن (كان) جاءت باسم وخبر، أحدهما مرفوع والآخر منصوب، إلا أن حركة الرفع وقعت على النكرة، وحركة النصب وقعت على المعرفة، فاكتملت أركان الجملة من

(١) ينظر، المقتضب: ٤/٩٢.
(٢) ينظر، المصدر نفسه: ٤/٩١.
(٣) ينظر، شواهد التوضيح والتصحيح: ٨٨.
(٤) ينظر، شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس: ٤١.

حيث العامل والمعمول، والأثر المفترض الذي يجلبه العامل، والدلالة المتحصلة من الجملة على وفق الصورة المعكوسة التي ورد بها التركيب ؛ لذا أن اللجوء غالى الإجازة أفضل طريق لمعالجة مثل هذه التراكيب.

(ب) معمولات افترض النحويون فيها التنكير:

افترض النحويون في بعض المعمولات وجوب مجيئها بصيغة النكرة، كالحال، والتمييز، وأخبار (كان) وأخواتها، و (إن) وأخواتها، واسم (لا) النافية للجنس، إلا أنها لم تلتزم بصيغة النكرة، إذ جاءت في بعض النصوص اللغوية بخلاف فرضيات القاعدة النحوية عند ورودها بصيغة المعرفة، فترتب على ذلك آثارا، ستتضح في دراسة بعض نماذجها.

الحـــــال:

افترض النحويون مسبقا أن الحال لا تكون معرفة[1]، ويظهر ذلك في تقريراتهم، إذ قرر سيبويه أن ((الألف واللام لا يكونان حالا البتة، لو قلت: مررت بزيد القائم، كان قبيحا إذا أردت قائما))[2].وعلل ابن يعيش سبب وجوب مجيئها نكرة بقوله: ((لأنها في المعنى خبر ثان ألا ترى أن قولك جاء زيد راكبا قد تضمن الإخبار بمجيء زيد وركوبه في حال مجيئه وأصل الخبر أن يكون نكرة لأنها مستفادة، وأيضا فإنها تشبه التمييز في الباب فكانت نكرة مثله وإنها تقع في جواب (كيف جاء) وكيف سؤال عن نكرة))[3]. فابن يعيش يذكر ثلاثة تعليلات لوجوب مجيء الحال نكرة، الأول: لأنها في معنى خبر ثان، وأصل الخبر أن يكون نكرة، والثاني: لأنها تشبه التمييز، والتمييز نكرة، والثالث: لأنها تقع في جواب (كيف)، و (كيف) سؤال عن نكرة. في حين علل أبو البركات الأنبا ري

(١) ينظر، الإنصاف: (المسألة ١١٩) ٨٢٢/٢، وتحصيل عين الذهب: ٢٢٥، والحلل: ١٣٥، والمقرب: ٣٣٢.

(٢) الكتاب: ٥٨/٢.

(٣) شرح المفصل: ٦٢/٢.

وجوب تنكير الحال، بأن الحال جرت مجرى الصفة للفعل[١]. أما ابن الناظم فذهب إلى أن وجوب تنكير الحال جاء من الفضلية التي التزم بها عكس غيره من الفضلات، التي يمكن أن تفارق الفضلية، وتصبح عمدا، فلذلك اكتسبت التعريف دون الحال[٢].

وذهب آخرون إلى أن وجوب تنكير الحال كان لدفع اللبس الحاصل حين ورود الحال معرفة وصاحبها في موضع النصب إذ يتوهم السامع أنها نعت[٣]ونسب السيوطي هذا إلى الجمهور[٤].

والناظر إلى هذه التعليلات نظرة دقيقة يجد أن معظمها لا يتصف بالقوة، ولا يحتمل الصمود أمام البحث فمن تعليلاتهم التي يمكن ردها في وجوب تنكير الحال قولهم: لأنها خبر في المعنى، وأصل الخبر أن يكون نكرة. والحقيقة أن هذه الحجة ليست بقوية ويمكن ردها من خلال النظر إلى واقع اللغة، فالخبر يرد نكرة كما في قولنا: (محمد شاعر) ويرد معرفة أيضا كما في قولنا: (محمد أخوك)؛ لذا فالخبر غير مقيد بصيغة معينة من حيث تعريفه، وتنكيره، وبذلك يتم انتقاض هذه الحجة.

كما أن حجة أبي البركات الأنبا ري في (أن الحال تجري مجرى الصفة للفعل) تبدو مستبعدة ؛ لأن الحال تأتي لشغل وظيفة خاصة، وهي بيان هيئة صاحبها، فلا يمكن أن تشغل وظيفتين في آن واحد. كما أن صيغة الكلمة من حيث التعريف والتنكير أمر يختص بالاسم دون غيره من أقسام الكلام، وهذا ما ألمح إليه بعض الباحثين حيث رأوا أن الأفعال ألفاظ لا يمكن أن نتصور التنكير، أو التعريف فيها[٥] ؛ لأن محور باب التعريف والتنكير يدور حول الاسم خاصة،

(١) ينظر، أسرار العربية: ١٩٣.
(٢) ينظر، شرح ابن الناظم: ١٣٥.
(٣) ينظر، شرح الأشموني: ١٧/٣، وشرح التصريح: ٣٧٣/١.
(٤) ينظر، همع الهوامع: ١٨/٤.
(٥) ينظر، فلسفة المنصوبات في النحو العربي: ٣٧٩، والحال في الجملة العربية: ١٣٠.

على الرغم من افتراض النحويين في أن (الجمل نكرات)[1] الذي انطلق منه الأنباري – كما يبدو – الى الاحتجاج في وجوب تنكير الحال، إذ إن الافتراض المقرر أن الفعل لا يخلو من فاعل[2]، وبذلك تتم أركان الجملة، ومن ثم يخلصون الى أن (الفعل نكرة)[3]. لكن الأقرب الى المنطق أن التعريف والتنكير – كما اسلفت – باب من أبواب الاسم دون غيره. وفيما يخص تعليل ابن الناظم الذي ينص على أن الحال فضلة لا يمكن أن تفارق فضليتها بعكس الفضلات الأخرى التي بالإمكان أن تفارق فضليتها وتصبح عمدا، فهذا دليل يمكن أن يرد عليه من جهة أن الحال ليست بالمعنى الذي ذكره ابن الناظم من حيث أن بعض التراكيب ترد فيها الحال قائمة مقام العمدة، وسادة مسدها، وهذا ما يصرح به الواقع اللغوي، كما في قولنا: (فهمي الدرس مشروحا)، فالحال وهي قولنا (مشروحا) سدت مسد الخبر، فليس بوسع المتكلم الاستغناء عنها ؛ لأن التركيب يبقى محتاجا إليها لتمام الفائدة. ولابد من الإشارة إلى أن أحد الباحثين قد ذهب إلى هذا المذهب[4].

أما حجتهم المتمثلة بقولهم: إن التنكير وجب في الحال لأنها أشبهت التمييز، والتمييز نكرة، وحجتهم الأخرى المنصوص عليها بمعنى أن الحال جواب عن (كيف)، و (كيف) سؤال عن نكرة، فإن الناظر إلى هاتين الحجتين يخيل إليه –للوهلة الأولى– أنهما تتصفان بالقوة، والحقيقة بخلاف ذلك فمهما تكن طبيعة القوة التي تتصف بها هاتان الحجتان فواقع المسألة يبقى محض افتراض قائم على القياس النحوي.

وأما مذهبهم الأخير في وجوب تنكير الحال لأمن اللبس بينها – إن كانت معرفة – وبين الصفة في حالة النصب، فيعد دليلا معقولا، من حيث إن كلمة

(١) مغني اللبيب: ٢/٥٩٠.
(٢) ينظر، المقتضب: ٣/١١٣.
(٣) ينظر، الأشباه والنظائر: ١/٨٥.
(٤) ينظر، الحال في الجملة العربية: ١٣٠.

(الراكض) في قولنا: (شاهدت عليا الراكض) توهم المخاطب عن مراد المتكلم منها بين الوصفية والحالية. وإن ذهب بعض الباحثين المحدثين إلى ترجيح الوصفية على الحالية في هذه الحالة. لأن الحال صفة مقطوعة عن متبوعها(١).

وبذا يتضح أن معظم فرضيات النحويين المتمثلة بتعليلاتهم في تقرير قاعدتهم في وجوب تنكير الحال هي مجرد افتراضات لا تصمد أمام البحث والمناقشة.

وكما مر أن أغلب النحويين يرون أن الحال لا تكون إلا نكرة، إلا أن هناك جماعة منهم ذهبت إلى جواز مجيء الحال معرفة كيونس بن حبيب(٢)، والبغداديين(٣). فقد ذكر سيبويه أن يونس كان يقول: ((مررت به المسكين على قوله: مررت به مسكينا))(٤)، إلا أن سيبويه رد هذا التجويز بقوله: ((وهذا لا يجوز؛ لأنه لا ينبغي أن يجعله حالا ويدخل فيه (الألف واللام)، ولو جاز هذا لجاز مررت بعبد الله الظريف، تريد ظريفا))(٥)، كما جوز الكوفيون مجيئها معرفة، ولكنهم اشترطوا فيها أن تؤدي معنى الشرط فيصح تعريفها لفظا(٦). فيقال: عبد الله المحسن أفضل منه المسيء إذ التقدير: عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء، فهي معرفة لفظا منويا بها التنكير(٧).

وعلى الرغم من اتفاق جمهور النحويين على فرضية وجوب تنكير الحال إلا أنه ورد معرفة، ومن الشواهد على ذلك قول لبيد بن ربيعة العامري(٨):

فأوردها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

(١) ينظر، فلسفة المنصوبات في النحو العربي: ٣٨٣، والحال في الجملة العربية: ١٣١.
(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٣٣٧/١، وشرح الأشموني: ١٧/٣.
(٣) ينظر، شرح الأشموني: ١٧/٣، وشرح ابن عقيل: ٦٣١/١، وهمع الهوامع: ١٨/٤.
(٤) ينظر، الكتاب: ٧٥/٢.
(٥) ينظر، المصدر نفسه: ٧٦/٢.
(٦) ينظر، شرح الأشموني: ١٧/٣، وشرح ابن عقيل: ٦٣١/١.
(٧) ينظر، منهج السالك: ١٨٤، وشرح الأشموني ١٧/٣.
(٨) ينظر، شرح ديوانه: ٨٦.

فقد ورد في البيت مجيء الحال (العراك) معرفة بالألف واللام، فخرجه سيبويه[١] على أنه منصوب على المصدرية الواقعة موقع الحال، فكأنه قال: (اعتراكا).

في حين ذهب المبرد إلى أن (العراك) ليس حالا بل الفعل الذي دل عليه المصدر، ويظهر ذلك بقوله: ((واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال، وإن كان معرفة وليس بحال ولكن دل على موضعه، وصلح للموافقة، فنصب، لأنه في موضع ما لا يكون إلا نصبا وذلك قولك: أرسلها العراك.. لأنه في موضع.. أرسلها معتركة، لأن المعنى: أرسلها وهي تعترك))[٢].وذهب ابن السراج المذهب نفسه عندما قال: ((وقد جاء بعض المصادر يغني عن ذكر الحال بالألف واللام نحو: أرسلها العراك، والعراك لا يجوز أن يكون حالا ولا ينتصب انتصاب الحال وإنما انتصب عندي على تأويل: أرسلها تعترك العراك (فتعترك) حال والمصدر الذي عملت فيه الحال هو العراك، ودل على (تعترك) فأغنى عنه))[٣]، وتبعهما في هذا الرأي الشنتمري، وابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، وابن يعيش[٤]، وذهب بعض النحويين[٥] الى تأويله بالمشتق، فأوقعوا (العراك) موقع اسم الفاعل. ومثل البيت المتقدم قول أوس بن حجر[٦]:

فأوردها التقريب والشد منهلا قطاه معيد كرة الورد عاطف

فقوله: (أوردها التقريب)، مثل قول لبيد (أرسلها العراك).

---

(١) ينظر، الكتاب: ٣٧٢/١.
(٢) المقتضب: ٢٣٧/٣.
(٣) الأصول: ١٩٦/١.
(٤) ينظر، تحصيل عين الذهب: ٢٢٥، والامالي الشجرية: ١٥٤/١، وشرح المفصل: ٦٢/٢-٦٣.
(٥) ينظر، شرح ابن الناظم: ١٣٢، واوضح المسالك: ٨١/٢، وشرح ابن عقيل: ٦٣٠/١.
(٦) ينظر، الحلل: ١٣٦، وديوانه: ٦٩، وبروايته: فأوردها التقريب والشد.

كما وردت الحال معرفة بالألف واللام في قول العرب[١]: هم في هذا الأمر الجماء الغفير وانتصابه عند سيبويه كانتصاب (العراك)[٢]، وذكر سيبويه زعم الخليل في هذه الألف واللام، إذ زعم ((أنهم أدخلوا الألف واللام في هذا الحرف وتكلموا به على نية ما لا تدخله الالف واللام))[٣]، وقد ذكر ابن السراج فيما بعد، أنهم يريدون جما غفيرا[٤]، وهذا إقرار من النحويين بافتراض تحويل الصيغة من حالة التعريف الى حالة التنكير، إذ إنهم تصوروا النكرة في الصيغة المعرفة.

وأوله ابن يعيش بالمشتق أي: جامين غافرين[٥]، في حين ذهب الأخفش والمبرد إلى أنها ليست حالا، بل العوامل المضمرة هي الحال في الحقيقة[٦].

ومنه قولهم: ادخلوا الأول فالأول، وقد خرج على معنى (ادخلوا واحدا فواحدا)[٧]، وحاول المبرد إيجاد مسوغ لانتصاب هذه الصيغة على الحال على الرغم من تعريفها بافتراضه زيادة (ال) التعريف، وذلك بقوله: ((إنما انتصب على الحال وفيه الألف واللام ؛ لأنه على غير معهود، فجريا مجرى سائر الزوائد))[٨]. وقد ذهب ابن عصفور[٩] الى هذا المذهب أيضا.

أما ابن هشام فقد أوله بالمشتق، أي مترتبين[١٠].

ومن الأحوال التي جاءت معرفة بالإضافة، قولهم[١]: جاؤوا قضهم بقضيضهم.

ومنه قول الشماخ[٢]:

---

(١) ينظر، مجمع الأمثال: ٢٥٧/٣.
(٢) ينظر، الكتاب: ٣٧٥/١.
(٣) ينظر، المصدر نفسه والجزء والصفحة.
(٤) ينظر، الأصول: ٣٢٦/٢.
(٥) ينظر، شرح المفصل: ٦٣/٢.
(٦) ينظر، منهج السالك: ١٨٤.
(٧) ينظر، الكتاب: ٣٩٨/١.
(٨) المقتضب: ٢٧١/٣.
(٩) ينظر، المقرب: ١٦٨.
(١٠) ينظر، أوضح المسالك: ٨١/٢.

وجاءت سليم قضها بقضيضها تمسح حولي بالبقيع سبالها

إذ خرجه سيبويه على نية المصدر، بقوله: ((كأنه قال: انقضاضهم أي انقضاضا. ومررت بهم قضهم بقضيضهم، كأنه يقول: مررت بهم انقضاضا. فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به))[٣]، أو جعله تابعا مؤكدا لما قبله، فيجري مجرى (كلهم)[٤].

ومما جاء من الأحوال المعرفة بالإضافة قول أهل الحجاز: مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم، وكذلك إلى العشرة[٥]. وكذلك (وحده، ووحدهم)، إنه كقولك: أفردتهم إفرادا. فهذا تمثيل، ولكنه لم يستعمل في الكلام[٦]. وذكر ابن السراج أن مذهب سيبويه في قولهم: ((مررت به وحده، ومررت بهم وحدهم، ومررت برجل وحده، أي مفرد، أقيم مقام مصدر يقوم مقام الحال، ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز: مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة))[٧]، وقال ابن يعيش في قولهم: (مررت به وحده، ومررت بهم وحدهم): (فوحده) مصدر في موضع الحال كأنه في معنى إيحاد جاء على حذف الزوائد كأنك قلت أوحدته بمروري إيحادا أو إيحاد في معنى موحد أي منفرد فإذا قلت: مررت به وحده فكأنك قلت: مررت به منفردا))[٨].

---

(١) ينظر، مجمع الأمثال: ٢٨٦/١، وجمهرة الأمثال: ٣١٥/١ والمستقصى في أمثال العرب: ٤٧/٢، ومعناه أنهم جاؤوا مجتمعين منقضا آخرهم على أولهم، وقيل: معناه جاء صغيرهم وكبيرهم، وقالوا: وأصل القض الحصى الصغار، والقضيض: كبارها.

(٢) ينظر، ديوانه: ٢٩٠.

(٣) الكتاب: ٣٧٤/١-٣٧٥.

(٤) ينظر، المصدر نفسه: ٣٧٥/١، وشرح المفصل: ٦٣/٢.

(٥) ينظر، المصدر نفسه: ٣٧٤/١.

(٦) ينظر، المصدر نفسه والجزء والصفحة.

(٧) الأصول: ١٩٧/١.

(٨) شرح المفصل: ٦٣/٢.

وقد ذهب فيه يونس مذهبا آخر إذ رأى ((أن وحده معناه (على حياله) وعلى حياله في موضع الظرف وإذا كان الظرف صفة أو حالا قدر فيه مستقر ناصب للظرف ومستقر هو الأول))[١].

ومن المصادر الأخرى المعرفة بالإضافة المنصوبة على الحال، قولهم: فعل ذلك جهده وطاقته، لأنه في موضع: فعله مجتهدا[٢]، أو هو مصدر في موضع الحال، فهو وإن كان معرفة فمعناه على التنكير[٣]. أو طلبته جهدك وطاقتك على تقدير الفعل، كانك قلت: طلبته تجتهد جهدك، وتطيق طاقتك[٤].

ومنه قولهم: رجع عوده على بدئه، إذ أول بالمشتق، أي: (عائدا)[٥]، وجوز فيه الخليل النصب على المفعولية لأنه رآه بمنزلة (رجعت المال علي)، أي (رددت المال علي)، كأنه قال: (ثنيت عودي على بدئي)[٦].

والملاحظ أن التزام النحويين بفرضية وجوب تنكير الحال، ولاسيما البصريون منهم، قد أدى إلى اللجوء إلى فرضيات التأويل النحوي الذي يتم من خلاله تغيير واقع الصيغة من التعريف إلى التنكير من أجل الحفاظ على الفرضية الأساسية التي تنص على وجوب تنكير الحال، مما تسبب في انتقادهم نتيجة لهذا الصنيع، فمن الباحثين من رأى أن نحاة البصرة نظروا إلى القاعدة بعدها الأساس الصلب الذي لا يمكن هدمه، فهم تشددوا في أن الحال لا تأتي إلا نكرة، أما الشواهد التي وردت فيها الحال معرفة، فهي في ظن النحاة مؤولة بالنكرة ليس غير، حيث تفننوا في تخريجها نحويا وتكلفوا عبء تأويلها المتعدد الأضرب والأوجه الذي لا ينفع الدارس إلا تحمل مشقته ووعورة مسلكه[٧]، في حين ذهب

(١) المصدر نفسه والجزء والصفحة.
(٢) ينظر، المقتضب: ٢٣٧/٣.
(٣) ينظر، شرح المفصل: ٦٣/٢.
(٤) ينظر، الأصول: ١٩٦/١-١٩٧.
(٥) ينظر، أوضح المسالك: ٨١/٢.
(٦) ينظر، الكتاب: ٣٩٥/١.
(٧) ينظر، الحال في الجملة العربية: ١٣٢.

بعض النحويين أمثال يونس بن حبيب، والبغداديين[١] إلى جواز مجيء الحال معرفة محكمين السماع، والقياس في ذلك، إذ إن الشواهد المسموعة من العرب تؤيد ذلك، وقياس الحال على الخبر الذي يجوز أن يرد نكرة كما يرد معرفة يعضد مجيء الحال معرفة.

أما الكوفيون فقد أجازوا مجيء الحال معرفة بشرط تأديتها معنى الشرط، فهم بذلك لا يبتعدون كثيرا عن المذهب البصري المنادي بالمنع.

وقد ذكر أحد الباحثين المحدثين رأيا يخص تعريف الحال وتنكيرها، جديرا بأن يذكر، إذ قال:

((إن الحال في العربية ترد نكرة في الكثرة الكاثرة، وقد ترد معرفة، ولكن ليس كالنكرة على وجه التجويز، إذ إن هذا يعد في نظرنا أجدى في توسيع نطاق القاعدة في احتواء الصيغ الواردة حالا، ومن ثم يقطع دابر التأويل، والتعقيد المعقد؛ لأن تأويل الأحوال الواردة معرفة بالنكرة لا يخرجها عن القيمة الوضعية التي هي عليها))[٢].

والحقيقة أن هذا الرأي لا يخلو من صحة، ولكن قوله: (ولكن ليس كالنكرة على وجه التجويز) يحتاج إلى وقفة قصيرة؛ لأنه تصريح منه بأن هذه الظاهرة المخالفة لفرضية القاعدة مقصورة على السماع، لا يمكن القياس عليها، لأنها غير جائزة، في حين، أنه يتساءل فيما بعد قائلا: ((ولسائل أن يسأل: هل نعمد إلى قياس ما ورد من الأحوال المعرفة؟ أقول: نحن لم نخطئ إذا عمدنا إلى ذلك، لأن لغات العرب حجة يمكن القياس عليها))[٣]، والحقيقة أن هذا يبدو

(١) الظاهر أن تسمية (البغداديين) كان يراد بها الكوفيون الأوائل أمثال: الكسائي، والفراء، وثعلب.
أما تسمية (الكوفيين) فهي التسمية التي أقرها تلاميذ المبرد البصري فيما بعد حتى شملت الأوائل (البغداديين). لمزيد من التفصيل يراجع، الدرس النحوي في بغداد للدكتور مهدي المخزومي: ٢٢٦-٢٢٧.

(٢) الحال في الجملة العربية: ١٣٦.

(٣) المصدر نفسه: ١٣٦.

متناقضا، لأنه يقصر الظاهرة على السماع في الوقت الذي يجوز فيه القياس عليها.

والواقع أن الراجح ما ذهب إليه يونس بن حبيب والبغداديون في تجويز مجيء الحال معرفة بلا قيد أو شرط، من حيث أن مثل هذه التجويزات ليست مؤثرة تأثيرا سلبيا كبيرا على فرضية القاعدة النحوية؛ لأن المعروف أن الركن الأساسي الذي قام عليه النحو العربي هو النظر الى علاقة مكونات التراكيب اللغوية تحت أضواء فرضية العمل المتمثلة بالأثر الذي يجلبه العامل للمعمول، وفرضية القاعدة النحوية المتعلقة بصيغة المعمول دون الأثر الذي يجلبه العامل للمعمول ليست ذات أثر في تأثيرات العوامل في المعمولات، وبما أن هناك شواهد ليست قليلة ورد فيها الحال معرفة، لذا إن إطلاق الإجازة أولى من اتخاذ مسالك فرضيات التأويل النحوي الذي تترتب عليه آثار سلبية نتيجة لاختلاف الآراء من جهة نظر العلماء إلى جزئيات التأويل، مما يؤدي إلى تراكم الآراء، ومن ثم تعقيد المسائل النحوية، وفي النهاية ارتفاع أصوات نقاد النحو العربي.

اســـــم (لا) النافية للجنس:

افترض النحويون مسبقا أن (لا) النافية للجنس لا تعمل إلا في النكرات[1]، نحو قوله تعالى:﴿**ذلك الكتاب لا ريب فيه**﴾[2]، وقد افترض أبو البركات الأنباري علة بناء (لا) مع النكرة دون المعرفة بقوله: ((لأن النكرة تقع بعد (من) في الاستفهام، ألا ترى انك تقول: (هل من رجل في الدار)؟ فإذا وقعت بعد (من) في السؤال، جاز تقدير (من) في الجواب، وإذا حذفت (من) في السؤال، تضمنت النكرة معنى الحرف، فوجب أن تبنى، وأما المعرفة فلا تقع بعد (من) في الاستفهام، ألا ترى أنك لا تقول: (هل من زيد في الدار) فإذا لم تقع بعد (من)

(١) ينظر، المقتضب: ٢٦٢/٤، وتحصيل عين الذهب: ٣٤٥، وشرح المفصل: ١٠٣/٢، ١٢٣/٤، والجنى الداني: ٣٠٠، ومغني اللبيب: ٢٣٨/١، وأوضح المسالك: ١٧٤/١، والنواسخ في كتاب سيبويه: ١٣٣.

(٢) البقرة: ٢/٢.

في السؤال لم يجز تقدير (من) في الجواب، وإذا لم يجز تقدير (من) في الجواب لم يضمن المعرفة معنى الحرف، فوجب أن يبقى على أصله في الإعراب))[١].

وقال الأشموني: ((إذا قصد بـ (لا) نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود (من) لفظا أو معنى، ولا يليق ذلك بالأسماء النكرات))[٢]، في حين ذكر ابن يعيش أن (لا) اختصت بالدخول على الأسماء النكرات ((من حيث كانت تنفي نفيا عاما مستغرقا فلا يكون بعدها معين فـ (لا) في هذا المعنى نظيرة (رب) و (كم) في الاختصاص بالنكرة، لأن (رب) للتعليل و (كم) للتكثير وهذا الإبهام أولى بها))[٣].

فالنحويون مجمعون على افتراض أن اسم (لا) النافية للجنس لا يكون إلا نكرة، لأنها دالة على الاستغراق، وهذا يستلزم وجود (من) لفظا أو معنى، ولا تتحصل هذه الدلالة إلا بالاسم النكرة، وقد حملوها على نظائرها في اللغة من عوامل الاسماء كـ (رب)، و (كم) فهذان لا تتحصل منهما الدلالة المقصودة إلا عن طريق دخولهما على النكرت المبهمة.

وقد جاءت بعض النصوص مخالفة لافتراض النحويين في وجوب تنكير اسم (لا) النافية للجنس، كقول عبد الله بن الزبير الاسدي[٤]:

أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن ولا أمية في البلاد

فقد ورد في البيت مجيء اسم (لا) النافية للجنس معرفة وهو قوله (أمية)، وقد خرج على إرادة (ولا أمثال أمية)[٥]، فلما قدر بـ (مثل) تنكر، لأن (مثلا) نكرة وإن أضيفت الى معرفة[١].

---

(١) أسرار العربية: ٢٤٩-٢٥٠.

(٢) شرح الأشموني: ٤/٢.

(٣) شرح المفصل: ١٠٣/٢.

(٤) ينظر، شعره: ١٤٧.

(٥) ينظر، المقتضب: ٢٦٢/٤، وتحصيل عين الذهب: ٣٤٥، وشرح المفصل: ١٠٣/٢.

ومثله قول الشاعر[٢]:

لا هيثم الليلة للمطي ولا فتى مثل ابن خيبري

إذ ورد في البيت مجيء اسم (لا) النافية للجنس معرفة، وهو قوله (هيثم)، وقد خرج على تقدير ((مثل هيثم، وعلى ذلك يكون نكرة؛ لأن (مثلا) لا يتعرف بالإضافة))[٣]، وخرجه المبرد على أنه أراد ((لا مجرى ولا سائق كسوق هيثم))[٤].

ومثل ذلك القول المشهور (قضية ولا أبا حسن لها)[٥]، وقد نقل سيبويه تعليق الخليل على هذا القول، عندما سأله سيبويه: ((كيف يكون هذا وإنما أراد عليا رضي الله عنه؟ فقال: لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة، وإنما تعملها في النكرة فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل (لا)، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين علي، وأنه قد غيب عنها...فإنما أراد أن ينفي منكورين كلهم في قضية مثل علي كأنه قال: لا أمثال علي لهذه القضية، ودل هذا الكلام على أنه ليس لها علي، وأنه قد غيب عنها))[٦]. وخرجه المبرد على أن المعنى: (ولا عالم بها)[٧]، وخرجه الشنتمري على أن المعنى: (ولا قاضي ولا فاصل مثل أبي حسن لها)[٨].

---

(١) ينظر، شرح المفصل: ٢٠٣/٢.

(٢) البيت بلا عزو، ينظر، الكتاب: ٢٩٧/٢، والمقتضب: ٢٦٢/٤، والأصول: ٤٦٥/١، والنكت: ٦٠٨/١، وتحصيل عين الذهب: ٣٤٥، وأسرار العربية: ٢٥٠، والخزانة: ٩٨/٢.

(٣) ينظر، الإيضاح في شرح المفصل: ٣٨٦/١-٣٨٧.

(٤) ينظر، المقتضب: ٣٦٣/٤.

(٥) ينظر، الكتاب: ٢٩٧/٢، والمقتضب: ٣٦٣/٤، والنكت: ٦٠٨/١، وتحصيل عين الذهب: ٣٤٥، وأسرار العربية: ٢٥٠، والمقرب: ٢٠٨.

(٦) ينظر، المصدر نفسه والجزء والصفحة.

(٧) ينظر، المقتضب: ٣٦٣/٤.

(٨) ينظر، تحصيل عين الذهب: ٣٤٥.

إن الناظر الى تخريج اسم (لا) النافية للجنس الذي يرد معرفة يجد أن النحويين ذهبوا به مذهبهم المعتاد في تخريج الظواهر المخالفة لفرضياتهم التقعيدية، إذ لجاؤوا الى تقدير اسم متوغل في التنكير(*) من أجل أن يبقى التركيب في حيز الفرضية المقررة. ولكن المعروف أن (لا) النافية للجنس يؤتى بها لنفي الجنس كله.

لذلك فهي تدخل على كلمة دالة على جنس معين مثل كلمة (رجل) تدل على جنس الرجال، أو كلمة (شجرة) تدل على جنس الأشجار. ولو نظرنا الى هذه المعارف التي دخلت عليها (لا)، لوجدناها معارف شائعة مشهورة في اختصاصها بشأن معين، وليست أية معارف. كأن يكون الاسم المعرفة (هيثم) الذي اشتهر بالحداء، أو (أبا حسن) (عليه السلام) الذي اشتهر بالقضاء. أو غيرها كقولنا: كرم ولا حاتم له، أو حلم ولا الأخف له، أو مبارزة ولا عنترة لها، فهذه المعارف شاعت في هذه الشؤون حتى أنها أصبحت كأنها تمثل جنسا بأكمله، على الرغم من أنها مخصوصة، لذا أصبحت هذه الاسماء المعارف كأنها أجناس بالإمكان نفيها بقصد نفي الجنس كله. فإذا كان الأمر كذلك فإنه بالامكان إجازة دخول (لا) النافية للجنس على الاسم المعرفة بشرط شيوعها في شأن معين، ولا داعي في مثل هذه الحالة الى تقدير اسم منكور تضاف إليه هذه المعارف. ولعل الرضي (ت ٦٨٦هـ) كان يشير الى هذا الرأي عندما رأى أن هذه الاسماء تخرج على وجهين: ((أما أن يقدر مضاف هو (مثل)...وأما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه اسم موضوع لإفادة ذلك المعنى)[١]. فضلا عن أن الكسائي كان يرى[٢] إجازة مجيء اسم (لا) النافية للجنس اسم علم نحو (لا زيد في الدار)

(*) قال ابن يعيش: و (مثل) نكرة وإن أضيف الى معرفة. ينظر، شرح المفصل: ١٢٣/٤.

(١) ينظر، شرح الكافية: ٢٦٠/١.

(٢) ينظر، همع الهوامع: ١٩٤/٢، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي: ٢٨٩.

الاســـم المنـادى:

هذه المسألة ليست من المسائل الصرفة لصيغة المعمول من حيث التعريف، والتنكير من الوجه العام، بل هي تقتصر على نوع من أنواع المعارف، وهو الاسم المعرف بـ (ال) في النداء، إذ افترض النحويون أنه لا يجوز مناداة ما فيه الألف واللام[١]، واذا أريد ذلك توصل إليه بـ (أي) أو (هذا)[٢].

وقد عللوا ذلك بأن حرف النداء يفيد التعريف، والألف واللام تفيد التعريف، فلم يجمعوا بين علامتي تعريف، إذ لا يجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة، ولا يجوز أن يدخل تعريف على تعريف[٣].

وقد جوزوا ذلك في مناداة لفظ الجلالة، وعللوا ذلك من ثلاثة وجوه:

الأول: افترضوا أن الألف واللام في لفظ الجلالة أصل في الاسم، إذ تصوروا أن الألف واللام عوض عن حرف حذف من نفس الاسم، وأصله (إله) فحذفوا الهمزة من أوله وجعلوا الألف واللام عوضا منهما[٤]. وتم ذلك عندما دخلت عليه الألف واللام فصار (الإله) ثم تخفف الهمزة، بأن تلين، وتلقى حركتها على الساكن قبلها لام التعريف، فصار تقديره (أللاه) بكسر اللام الأولى وفتح الثانية، فأدغموا اللام الأولى في الثانية بعد إسكانها وفخموها تعظيما، لذا إن الألف واللام صارتا كحرف من حروفه[٥]. واستدلوا على أن الالف واللام في لفظ الجلالة بمنزلة حرف من نفس الكلمة أنه يجوز أن يقال في النداء (يا أله) بقطع الهمزة. قال الشاعر:

---

(١) ينظر، المقتضب: ٢٣٩/٤، والأصول: ٤٠٣/١، وشرح المفصل: ٨/٢.

(٢) ينظر، شرح المفصل: ٨/٢.

(٣) ينظر، المقتضب: ٢٣٩/٤، وأسرار العربية: ٢٢٩، والإنصاف: (المسألة ٤٦) ٣٣٧/١-٣٣٨، وشرح المفصل: ٨/٢.

(٤) ينظر، المقتضب: ٢٣٩/٤-٢٤٠، وأسرار العربية: ٢٣١، والإنصاف: (المسألة ٤٦) ٣٣٩/١.

(٥) ينظر، شرح المفصل: ٩/٢.

مبارك هو ومن سماه على اسمك اللهم يا أله

ولو كانت كالهمزة التي تدخل مع لام التعريف لوجب أن تكون موصولة[١].

والوجه الثاني: إنه إنما جاز نداء المعرف بـ (ال) في لفظ الجلالة خاصة، لأنه كثر في استعمالهم فخف على ألسنتهم، فجوزوا فيه ما لا يجوز في غيره[٢].

والوجه الثالث: إن لفظ الجلالة اسم علم غير مشتق أتي به على هذا المثال من البناء من غير أصل يرد إليه، فينزل منزلة سائر الأسماء الأعلام، وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر الأسماء الأعلام فكذلك ها هنا[٣].

وقد يكون الوجه الثاني أجدر الأوجه الثلاثة على الرغم من أن الوجه الأول هو المعتمد عند النحويين[٤]. من حيث إن الوجه الثاني ينص على أن لفظ الجلالة اسم معرف بالألف واللام،، وقد نودي في الدعاء واطرد نداؤه على الألسنة مما يجعل له ميزة خاصة ينماز بها من الأسماء الأخرى، كما أن النحويين جوزوا نداء لفظ الجلالة لاطراد هذه الظاهرة في الاستعمال. أما الوجه الأول ففيه جنوح عن واقع اللغة، لأن فيه تصورا لأصل الاسم، وإجراء عملية حذف وتعويض، لا مسوغ منطقي لها سوى تقرير أن الألف واللام أصل في الاسم.

وأما الوجه الثالث فهو لا يختلف عن الأول من حيث التقرير بأن الألف جزء أصيل في الاسم الا أنهم لم يعللوا أصالة هذه الجزئية.

---

(١) ينظر، الإنصاف: (المسألة ٤٦) ٣٣٩/١.

(٢) ينظر، أسرار العربية: ٢٣١.

(٣) ينظر، الإنصاف: (المسألة ٤٦) ٣٤٠/١.

(٤) ينظر، المصدر نفسه والمسألة والجزء والصفحة.

نستنتج من ذلك أن لفظ الجلالة اسم دخلت عليه الألف واللام، وقد اطرد دخول حرف النداء عليه، والدليل على ذلك ورود نداء الاسم المعرف بالألف واللام في بعض الشواهد بخلاف فرضية القاعدة النحوية، نحو قول الشاعر[١]:

من اجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني

ومثله قول الآخر[٢]:

فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تكسبانا شرا

أما البيت الأول الذي ورد فيه دخول حرف النداء على الاسم الموصول (التي)، فقد حمله المبرد على الضرورة، إذ كانت الألف واللام لا تنفصلان منها، وشبهه بمناداة لفظ الجلالة في الدعاء[٣].

وقد ذهب أبو جعفر النحاس، والأعلم الشنتمري الى هذا المذهب[٤]. وخرجه أبو البركات الأنباري، بقوله:((إن الألف واللام في الاسم الموصول ليستا للتعريف، لأنه إنما يتعرف بصلته لا بالألف واللام، فلما كانا زائدين لغير التعريف، جاز أن يجمع بين (يا) وبينهما))[٥] وحمله الزمخشري[١] على الشذوذ. أما ابن يعيش

(١) البيت بلا عزو، ينظر، الكتاب: ١٩٧/٢، والمقتضب: ٢٤١/٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٧٨، وتحصيل عين الذهب: ٣٠٥، والإنصاف: (المسألة ٤٦) ٣٣٦/١، ٣٣٨، وشرح المفصل: ٨/٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٢٧٥/١، والخزانة: ٣٥٨/١، وبرواية أبي البركات: (فديتك)، بدلا من (من أجلك)، وبرواية النحاس: (وأنت بخيلة بالدل عني)، ورواه شارحا المفصل: (وأنت بخيلة بالوصل عني).

(٢) البيت بلا عزو، ينظر، المقتضب: ٢٤٣/٤، والأصول: ٤٥٤/١، واللامات: ٥٣، وأسرار العربية: ٢٣٠، وشرح المفصل: ٩/٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٢٧٥/١، والمقرب: ١٩٤، وشرح ابن عقيل: ٢٦٤/٢، والخزانة: ٣٥٨/١، ومعجم شواهد العربية: ٤٧٣/٢، وبرواية أبي البركات: (إياكما أن تكسباني)، وبرواية ابن عقيل: (إياكما أن تعقبانا).

(٣) ينظر، المقتضب: ٢٤١/٤.

(٤) ينظر، شرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٧٨، وتحصيل عين الذهب: ٣٠٥.

(٥) أسرار العربية: ٢٣٠.

فرأى أنه شاذ قياسا واستعمالا، وقال: ((ووجه تشبيهه بيا الله من جهة لزوم الألف واللام وإن لم يكن مثله والفرق بينهما أن الذي والتي صفتان يمكن أن ينادى موصوفهما وينوى بهما صفتين كقولك يا زيد الذي في الدار، ويا هند التي أكرمتني...وليستا اسمين ولا يكون ذلك في اسم الله تعالى لأنه اسم غالب جرى مجرى الأعلام كزيد وعمرو))[٢] وجاء في البيت الثاني أيضا نداء الاسم المعرف بالألف واللام، وهو قوله (يا الغلامان)، وقد اعترض المبرد[٣] على إنشاد البيت بهذه الصورة، وعده غلطا من قائله، أو ناقله، وقرر أن إنشاده على هذا غير جائز، وإنما صوابه: (فيا غلامان اللذان فرا). وحمله أبو البركات[٤] على الضرورة وخرجه على حذف الموصوف، وتقديره: (يا أيها الغلامان). وحمله ابن يعيش على القبح، وعلق عليه بقوله: ((وكان الذي حسنه قليلا وصفه باللذان والصفة والموصوف كالشيء الواحد. فصار حرف النداء كأنه باشر اللذان))[٥] في حين أنه رأى أن دخول حرف النداء على الاسم الموصول شاذ قياسا واستعمالا. ومذهب البصريين[٦] عامة في تخريج مثل هذه التراكيب على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه.

أما الكوفيون[٧]، فقد ذهبوا الى جواز نداء ما فيه الألف واللام. وهو المذهب المعقول ؛ لأن ورود ما يخالف الظاهرة في اللغة أجبر البصريين على إجازة مجيئها، ولكنهم خصوا هذه الإجازة بلفظ الجلالة، ثم أخذت فرضياتهم التخريجية

(١) ينظر، شرح المفصل: ٨/٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٢٧٥/١.
(٢) المصدر نفسه: ٩/٢.
(٣) ينظر، المقتضب: ٢٤٣/٤، واللامات: ٥٣.
(٤) ينظر، أسرار العربية: ٢٣١.
(٥) شرح المفصل: ٩/٢-١٠.
(٦) ينظر، الإنصاف: (المسألة ٤٦) ٣٣٨/١-٣٣٩.
(٧) ينظر، المصدر نفسه والمسألة: ٣٣٥/١.

تتعدد وتتباين إزاء ما جاء مخالفا للظاهرة، بل إن المبرد اعترض على إنشاد البيت بصورة غير موافقة لفرضية القاعدة، ورمى قائله بالغلط.

وبما أنهم جوزوا جزءا مما جاء مخالفا لقاعدتهم، فالأولى أن تطرد الإجازة على عموم الظاهرة المخالفة، وهذا ما فعله الكوفيون.

وما دمت في صدد الحديث عن الاسم المنادى فإن هناك مسألة تتعلق به داخلة في باب التعريف والتنكير. وهي تخص الاسم المنادى المرخم، إذ اشترطوا في الاسم المرخم أن يكون معرفة، قال المبرد: ((والترخيم داخل على المعارف؛ لأنها مثبتة مقصود إليها مبنية من غيرها، والنكرات شائعة غير معلوم واحدها))[1]، وقد سبقه سيبويه الى بيان ذلك عندما قال: ((واعلم أنه ليس من اسم لا تكون في آخره هاء يحذف منه شيء إذا لم يكن اسما غالبا نحو زيد وعمرو، من قبل أن المعارف الغالبة أكثر في الكلام وهم لها أكثر استعمالا))[2]، فهم يقررون أنه لا يجوز ترخيم الاسم غير المنتهي بهاء التأنيث ما لم يكن معرفة، وقد ورد في اللغة ما يخالف هذا الافتراض، وذلك في ترخيم كلمة (صاحب) وهي نكرة كما في قول الشاعر[3]:

صاح هل أبصرت بالخبتين من أسماء نارا

يريد صاحب، فحذف حرف النداء، ورخم النكرة، وقد حملوه على الشذوذ، وخرج مجيئه مرخما على كثرة استعماله في الكلام[4].

(١) المقتصب: ٢٦٤/٤.

(٢) الكتاب: ٢٥٦/٢.

(٣) البيت للأحوص الأنصاري، ينظر، شعره: ١٢٩، والمقتضب: ٢٦٤/٤.

(٤) ينظر، الكتاب: ٢٥٦/٢، والمقتضب: ٢٤٣/٤.

الفصل الثاني

المعمول من حيث البنية الشكلية

افترض النحويون للمعمول صيغا شكلية محددة، قيدوها بقواعد تنص على التزامه بهذه الصيغ الخاصة، وقد استندوا في وضع قواعدها إلى اطراد مجيء المعمول في اللغة بشكل معين، كأن يكون التقرير أن المعمول فعل ذو دلالة زمنية معينة، مجرد أو مقرون بأداة خاصة، أو يكون المقرر أن المعمول اسم، وقد يكون هذا الاسم ملتزما صيغة خاصة، من بعض حيثياته كالجمود، والاشتقاق مثلا. ولكن هذه الصيغ لم تلتزم بقيود الفرضيات التقعيدية التي وضعها النحويون، بل خرجت عن القواعد المقررة، عندما وردت بصيغ مخالفة لما هو منصوص عليه. فأدى ذلك إلى ظهور آثار فرضيات التقعيد النحوي عن طريق المحافظة عليها. وستتضح لنا هذه الآثار من خلال دراسة طائفة من النماذج.

بنية أخبار أفعال المقاربة:

أطلق النحويون على طائفة من الأفعال اسم أفعال المقاربة، وهي: ((عسى، وكاد، وأوشك، وكرب، وجعل، وأخذ، وقارب، وطفق، واخلولق))[1]، وسميت بذلك، ((لمقاربة الفعل، واستدعاء وقوعه))[2]. وهذه الأفعال كلها داخلة على المبتدأ والخبر، ويعملن عمل (كان)[3]، وقد افترضوا في أخبارها ألا تكون إلا أفعالا[4]، وقد رأى سيبويه أنهم ((اخلصوا هذه الحروف– يقصد أفعال المقاربة– للأفعال كما خلصت حروف الاستفهام للأفعال))[5]، ورأى ابن عصفور أن ((المناسبة التي قصدوها بين هذه الأفعال وأخبارها لا تتصور في الأسماء))[6].

(١) ينظر، الجمل: ٢٠٠، والمقرب: ١٠٧، وأوضح المسالك: ٢١٥/١.
(٢) المصدر نفسه والصفحة.
(٣) ينظر، أوضح المسالك: ٢١٦/١.
(٤) ينظر، المقرب: ٢٠٧.
(٥) الكتاب: ١٦٠/٣.
(٦) المقرب: ١٠٩.

وهذه الأخبار المتمثلة بالأفعال منها ما هو مقترن بـ (أن)، ومنها ما هو مجرد منها، إلا أن هذه الفرضية انتقضت في مواطن عدة، وإليك تفصيل ذلك:

بنية خبر عســـى:

افترض النحويون في خبر (عسى) أن يكون فعلا مضارعا مقترنا بـ (أن)[١] غالبا نحو قوله تعالى:﴿**وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم**﴾[٢]، وقد علل أبو البركات الأنبا ري ذلك بقوله: ((لأن (عسى) وضعت لمقارنة الاستقبال، و (أن) إذا دخلت على الفعل المضارع أخلصته للاستقبال، فلما كانت (عسى) موضوعة لمقارنة الاستقبال، و (أن) تخلص الفعل للاستقبال، ألزموا الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال (أن) التي هي علم الاستقبال))[٣]، إلا أن هذه الفرضية لم تطرد في جميع نصوص اللغة، فقد ورد خبر (عسى) فعلا مضارعا مجردا من (أن)، كما في قول هدبة بن الخشرم[٤]:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

وقوله أيضا[٥]:

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر بمنهمر جون الرباب سكوب

ومثل ذلك قول الآخر[٦]:

---

(١) ينظر، الإنصاف: (المسألة ١٨) ١٦٢/١، والمقرب: ١٠٧، والجنى الداني: ٤٣٤.
(٢) البقرة: ٢١٦/٢.
(٣) أسرار العربية: ١٢٧.
(٤) ينظر، شعره: ٥٤.
(٥) ينظر، المصدر نفسه: ٧٦.
(٦) الشاهد بلا عزو، ينظر، الكتاب: ١٥٩/٣، والنكت: ٧٩١/٢، وتحصيل عين الذهب: ٤٣٧، ومعجم شواهد العربية: ٣٥٣/١، ونسبه البغدادي لهدبة، ينظر: الخزانة: ٨٢/٤.

فأما كيس فنجا ولكن عسى يغتر بي حمق لئيم

فقد ورد خبر (عسى) في هذه الشواهد فعلا مضارعا مجردا من (أن)، فخرجه جمهور البصريين على الضرورة[١]. تشبيها لها بـ (كاد)، لأن الفعلين من أفعال المقاربة، ولهذا الشبه بينهما جاز أن يحمل عليها في حذف (أن) من خبرها[٢].

كما ورد خبر (عسى) اسما صريحا، بخلاف القاعدة النحوية، نحو قول رؤبة[٣]:

أكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن إني عسيت صائما

وقد حمل مجيء (عسى) اسما صريحا على الشاذ الذي لا يقاس عليه[٤]. وذكر ابن جني أن هذا الموضع مما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال، غير أن السماع ورد بحظره، والاقتصار على ترك استعمال الاسم[٥]. وخرجه ابن هشام[٦] على حذف الخبر، والتقدير: أكون صائما، لأنه رأى في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي، ولأنه المرجو كونه صائما، لا نفس الصائم.

ومثل بيت رؤبة قول الزباء[٧]: (عسى الغوير أبؤسا)، وقد علق سيبويه على هذا التركيب بقوله: ((هذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه (عسى) مجرى (كان))[٨]، وقد خرج على الشذوذ[٩]، لأنه خالف فرضية القياس النحوي ((وكان القياس أن

(١) ينظر، الجنى الداني: ٤٣٤.
(٢) ينظر، الكتاب: ١٥٨/٣، والأصول: ٢١٦/٢، وأسرار العربية: ١٢٨.
(٣) ينظر، ملحقات ديوانه: ١٨٥، وشواهد التوضيح والتصحيح: ١٣٦، ومغني اللبيب: ١٥٢/١، والجنى الداني: ٤٣٥.
(٤) ينظر، الإنصاف: (المسألة ١٨) ١٦٣/١.
(٥) ينظر، الخصائص: ٩٨/١-٩٩.
(٦) ينظر، مغني اللبيب: ١٥٢/١.
(٧) ينظر، مجمع الأمثال: ٣٤١/٢، والكتاب: ٢٥١/١، ١٥٨/٣، ومعاني القرآن: ٤١٥/١، والمقتضب: ٧٠/٣، ومجالس ثعلب: ٢٠٩/٥، ٣٠٧/٧، والمقرب: ١٠٩، والغوير تصغير غار، والأبؤس جمع بؤس، وهو الشدة.
(٨) ينظر، الكتاب: ١٥٨/٣.
(٩) ينظر، مجالس ثعلب: ٢٠٩/٥، ٣٠٧/٧.

يقال: (عسى الغوير أن يبأس) إلا أنهم رجعوا الى الأصل المتروك فقالوا: (عسى الغوير أبؤسا) فنصبوه بـ (عسى) لأنهم أجروها مجرى قارب، فكأنه قيل: (قارب الغوير أبؤسا))[١]، في حين ذهب المبرد فيه مذهبا آخر، إذ قال: ((إنما كان التقدير: عسى الغوير أن يكون أبؤسا، لأن (عسى) إنما خبرها الفعل مع (أن) أو الفعل مجردا، ولكن لما وضع القائل الاسم في موضع الفعل كان حقه النصب، لأن (عسى) فعل، واسمها فاعلها، وخبرها مفعولها، ألا ترى أنك تقول: كان زيد ينطلق. فموضعه نصب. فأن قلت: منطلقا لم يكن إلا نصبا))[٢]، فالمبرد في هذا التقرير يذهب الى مخالفة رأي الجمهور من خلال تقدير الخبر في الجملة.

بنية خبر (كـــاد)

افترض النحويون في خبر (كاد) أنه فعل مضارع مجرد من (أن)[٣]، نحو قوله تعالى)**من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم**﴾[٤]، وقد علق المبرد على خبرها بقوله: ((ولا تذكر خبرها إلا فعلا، لأنها لمقاربة الفعل في ذاته))[٥]، إلا أن اللغة لم تلتزم بهذه الفرضية في بنية خبر (كاد) بل ورد ما هو مخالف لذلك، نحو قول رؤبة[٦]:

قد كاد من طول البلى أن يمصحا

(١) أسرار العربية: ١٢٧–١٢٨.
(٢) المقتضب: ٣/٧٠.
(٣) ينظر، الأصول: ٢/٢١٦، والمقرب: ١٠٨.
(٤) التوبة: ٩/١١٧.
(٥) المقتضب: ٣/٧٥.
(٦) ينظر، ملحقات ديوانه: ١٧٢.

وقد حمل مجيء خبر (عسى) فعلا مضارعا مقترنا بـ (أن) على القلة المقصورة على الشعر[١]، تشبيها لها بـ (عسى)[٢]. كما ورد خبرها اسما صريحا، نحو قول تأبط شرا[٣]:

فأبت الى فهم وما كدت آئبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

وعد مجيئه شاذا[٤]، وقد رده الشاعر الى الأصل لضرورة الشعر[٥].

بنية خبر (كـــرب)

افترض النحويون في خبر (كرب) أن يكون فعلا مضارعا مجردا من (أن)[٦]، نحو قول الشاعر[٧]:

كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب

وقد ورد بخلاف ذلك، في قول الشاعر[٨]:

سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطعا

وقد خرج على القلة[٩].

بنية خبر (أوشـــك)

---

(١) ينظر المقرب: ١٠٨.

(٢) ينظر، الكتاب: ١٦٠/٣، وتحصيل عين الذهب: ٤٣٨.

(٣) ينظر، شعره: ٨٩.

(٤) ينظر، أوضح المسالك: ٢١٦/١.

(٥) ينظر، الإنصاف: (المسألة ٧٥) ٥٥٤/٢.

(٦) ينظر، الأصول: ٢١٦/٢، والمقرب: ١٠٨.

(٧) البيت ينسب للكلحبة اليربوعي، أو لرجل من طئ، ينظر، أوضح المسالك: ٢٢٦/١، وشرح شذوذ الذهب: ٢٤٦.

(٨) ينظر، المقرب: ١٠٨، وأوضح المسالك: ٢٢٨/١، وينسب لأبي هشام الأسلمي، ينظر، هداية السالك: ٢٢٨/١.

(٩) ينظر، المصدر نفسه والصفحة، وأوضح المسالك: ٢٢٧/١.

وهو بعكس خبر (كرب)، فقد افترضوا فيه أن يكون فعلا مضارعا مقترنا بـ(أن)[١]، غالبا كقول الشاعر[٢]:

ولو يسأل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملو ويمنعوا

وقد جاءت بعض الشواهد مخالفة لهذه الفرضية، نحو قول أمية بن أبي الصلت[٣]:

يوشك من فر من منيته في بعض غيراته يوافقها

وقد جوز سيبويه[٤] مجيء خبر (يوشك) فعلا مضارعا مجردا تشبيها لها بـ(عسى)، في حين ذهب ابن عصفور[٥] الى أن ذلك من القلة المقصورة على الشعر.

والحقيقة أنه كان يجدر بالنحويين إجازة هذه الأشكال البنيوية جميعها التي ورد بها هذ المعمول المتمثل بخبر أفعال المقاربة سواء أكان فعلا مجردا أم مقترنا بـ (أن) أم اسما صريحا، من حيث أن هناك مسوغا لهذه الإجازة؛ لأن النحويين افترضوا قاعدتهم في صيغة أخبار هذه الأفعال على أساس اطراد مجيئها أفعالا في الاستعمال، وقد أكدوا أن هذا الاستعمال هو عدول عن الأصل المفترض الذي تعضده أقيستهم، فقد ورد عن ابن جني أنه قال: ((إن استعمالك (أن) بعد (كاد) نحو: كاد زيد أن يقوم، هو قليل شاذ في الاستعمال، وإن لم يكن قبيحا ولا مأبيا في القياس))[٦]، وذكر ابن عصفور أن ((العرب كثيرا ما تستعمل الفرع

(١) ينظر، المصدر نفسه: ١٠٧.
(٢) البيت بلا عزو، ينظر، مجالس ثعلب: ٣٦٥/٨، ومعجم شواهد العربية: ٢١٩/١.
(٣) ينظر، شعره: ٢٤٠.
(٤) ينظر، الكتاب: ١٦٠/٣.
(٥) ينظر، المقرب: ١٠٧.
(٦) الخصائص: ١٠١/١.

وتهمل الأصول نحو (كاد زيد يقوم)، ألا ترى أن (يقوم) في موضع قائم، إلا أن العرب لم تأت بالاسم إلا في الضرورة))[١].

فإذا كان مجيء أخبار أفعال المقاربة بخلاف القاعدة المفترضة على أساس الفرع المطرد في اللغة، وقد اعترف النحويون مفترضين أن أصل أخبار أفعال المقاربة هو تلك الصيغ المخالفة للقاعدة، إذن فإجازة مجيء هذا الأصل لا يعد أمرا صعبا أو غريبا، بل يتوجب أن يكون يسيرا معقولا، على أساس نظرة النحويين إلى اللغة على أنها أصول وفروع، وإن كانت فكرة الأصل والفرع من أفكارهم المصطنعة كما تقدم الحديث عنها. لذا لا طائل وراء ترجيح بعض المحدثين لرأي دون آخر، كما قال أحدهم[٢] إن الأرجح هو الحذف أي حذف خبر أفعال المقاربة الذي هو جملة فعلية، عند مجيء أخبارها اسماء مفردة.

بنية الفاعـــــل:

عرف النحويون الفاعل بأنه ((أي اسم ولو مؤولا قدم الفعل التام عليه متصرفا كان أو جامدا أو شبهه مما يعمل عمله))[٣]، ويتضح من هذا التعريف أن النحويين افترضوا في الفاعل ألا يكون اسما، وهذا هو المقرر لديهم[٤]. وقد وردت بعض النصوص الفصحى بخلاف هذه الفرضية، نحو قوله تعالى:﴿**ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الايات ليسجننه حتى حين**﴾[٥]، فواقع تركيب الآية الكريمة يدل على أن فاعل الفعل (بدا)، ورد جملة (ليسجننه)، وقد اضطرهم ذلك غالى سلوك مسلك التأويل حفاظا على القاعدة، فذهب الأكثرون إلى أن فاعل (بدا) ضمير المصدر الدال عليه، وهو (البداء)، كأنه قال: ثم بدا لهم هو أي

(١) شرح جمل الزجاجي: ٥٤٠/١.
(٢) ينظر، الأفعال الناسخة الداخلة على المبتدأ والخبر وآراء النحويين فيها: ١٧٧.
(٣) شرح الحدود النحوية: ٩٤.
(٤) ينظر، شرح جمل الزجاجي: ١٥٧/١.
(٥) يوسف: ٣٥/١٢.

البداء[١]، قال الزجاجي[٢]: تقديره: بدا لهم بدوا، لأن الفعل لابد له من فاعل. وقد ذهب جماعة منهم الفراء[٣] إلى جواز مجيء الفاعل جملة بشرط أن يكون معمولا لفعل قلبي معلق عن العمل، نحو: (ظهر لي أقام زيد)، واستشهدوا لذلك بالآية المتقدمة. في حين ذهب[٤] هشام[*] وثعلب إلى جواز مجيئه جملة بلا قيد. والظاهر أن ما دعا النحويين إلى التأويل أمران: الأول: هو مجئ الفاعل جملة، وقد افترضوا مسبقا أنه اسم. والثاني: افتقار الفعل للفاعل، إذ لا يكون فعل إلا وله فاعل[٥].

وقد ذهب أحد الباحثين المحدثين[٦] إلى أن الفراء كان أقرب إلى الحق وأدنى إلى الصواب وأبعد عن التزام ما لا حاجة إلى التزامه من التقدير والتأويل المتكلف.

كما ذهب باحث آخر[٧] إلى تأييد هذا المذهب ورأى أن للفعل في القرآن قوة الاسم، فهو يقع في العبارة القرآنية في موقع الفاعل، ثم استشهد بالآية المتقدمة.

والواقع أن ما ذهب إليه النحويون في افتراض وجود الفاعل من خلال التأويل، وتقريره اسما، يعد من الفرضيات اللازمة للمحافظة على القاعدة النحوية من الآثار العكسية التي تجلبها الإجازة، ومما يعضد مذهب التأويل في مثل هذا الموضع ندرة مجيء الفاعل جملة في التراكيب اللغوية. ولابد من الإشارة إلى أن الفاعل ورد شبه جملة من جار ومجرور .

---

(١) ينظر، شرح جمل الزجاجي: ١٥٧/١.

(٢) ينظر، أخبار أبي القاسم الزجاجي: ١٣٧.

(٣) ينظر، معاني القرآن: ٣٢٨/٢، ومغني اللبيب: ٤٢٨/٢.

(٤) ينظر، مغني اللبيب: ٤٢٨/٢.

(*) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الكوفي، نحوي ضرير من كتبه (الحدود) و (المختصر) و (القياس) كلها في النحو توفي سنة (٢٠٩هـ). ينظر الأعلام: ٨٨/٨.

(٥) ينظر، المقتضب: ٦٨/٣.

(٦) ينظر، نحو القرآن: ٣١.

(٧) ينظر، نحو التجديد: ٨١.

بنية الحـــــال:

مثلما رأينا في المبحث السابق أن النحويين افترضوا في الحال أن تكون نكرة، فقد افترضوا فيها أيضا أن تكون مشتقة لا جامدة غالبا، ويتوجب قبل عرض هذه المسألة التعريف بالمشتق والجامد، كي تتضح صورة الموضوع. فالمشتق: ما أخذ من غيره، ودل على ذات، مع ملاحظة صفة، كعالم وظريف. ومن اسماء الأجناس المعنوية المصدرية يكون الاشتقاق، كفهم من الفهم، ونصر من النصر[١].

أما الجامد فهو ما لم يؤخذ من غيره، ودل على حدث، أو معنى من غير ملاحظة صفة، كأسماء الأجناس المحسوسة، مثل رجل وشجر، وأسماء الأجناس المعنوية، كنصر، وفهم وقيام وقعود وزمان[٢]. وقد افترض النحويون أن الحال في الأغلب تكون مشتقة لا جامدة[٣]، وهذا هو المعتمد لديهم، وعللوا لزوم كونها مشتقة، لأنها صفة معنوية وحقيقة الصفة أن تكون في المشتق[٤]. يعني بما أن الصفة يؤتى بها لتدل دلالة معنوية على الموصوف كأن نصف شخصا بالمحبة فنقول (زيد المحبوب). وقد تطلب وصفه الإتيان باسم مشتق، فإن الحال مثل الصفة من حيث إنها تتطلب المجيء باسم مشتق كي تدل على المعنى في صاحبها، فيقال– مثلا– (عاش زيد محبوبا) وقد أكد المبرد فرضية وجوب الاشتقاق في الحال، ويظهر ذلك بقوله: ((المعنى لا يصح إلا بما اشتق من الفعل، نحو: هذا زيد قائما لأن المعنى أنبهك له في حال قيام، وإذا قال: هذا

(١) ينظر، شذا العرف: ٦٨.

(٢) ينظر، المصدر نفسه والصفحة.

(٣) ينظر، أوضح المسالك: ٧٩/٢، وهمع الهوامع: ٩/٤.

(٤) ينظر، الحلل: ١٣٦، وشرح المفصل: ٥٧/٢.

خاتمك حديدا، فالحديد لازم. فليس للحال ها هنا موضع بين))[١]، لذا رأى أن (حديدا) نصب على التبيين أو التمييز[٢].

كما أن الناظر في كتب النحويين يجد أنهم يتفقون على اشتراط الاشتقاق في الحال[٣]، وأدى التزامهم هذه الفرضية الى افتراض الاشتقاق في كل حال جامدة عن طريق التأويل. وقد جاءت بعض النصوص بخلاف فرضية القاعدة النحوية إذ ورد مجئ الحال جامدة في قوله تعالى:

﴿**فما لكم في المنافقين فئتين والله أركسهم بما كسبوا**﴾[٤] فقد ذهب ابن الشجري الى أن (فئتين) نصب على الحال، وذلك لأن المعنى: ما لكم منقسمين في شأنهم فرقة تمدحهم وفرقة تذمهم، ورأى أن (فئتين) في معنى مختلفين[٥].

ومنه قوله تعالى:)**هذه ناقة الله لكم آية**﴾[٦]، فرأوا أن (آية) وقعت حالا متضمنة معنى المشتق[٧]. كما ورد مجئ الحال جامدة في الشعر، ومنه قول هند بنت عتبة

أفي السلم أعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب أشباه النساء العوارك

فـ (أعيارا) نصب على الحال، وهو اسم جامد، وخرج على أنه أقيم مقام اسم مشتق يقدر بـ (بلداء)[٨]. ومنه قول جرير[١]:

(١) المقتضب: ٢٧٢/٣.
(٢) ينظر، المصدر نفسه والجزء والصفحة.
(٣) ينظر، على سبيل المثال: المقرب: ١٥١/١، وشرح المفصل: ٤٨/٣، وتسهيل الفوائد: ١٠٨.
(٤) النساء: ٨٨/٤.
(٥) الأمالي الشجرية: ٢٧٤/٢-٢٧٥.
(٦) هود: ٦٤/١١.
(٧) ينظر، شرح ابن الناظم: ١٣٤.
(٨) ينظر، خزانة الأدب: ٢٣٩/٣.

مشق الهواجر لحمهن من السرى حتى ذهبن كلاكلا وصدورا

فـ (كلا كلا وصدورا) نصبا على الحال على الرغم من جمودها، وقد قدر الحال على معنى (ناحلات)[٢] وهذا مذهب سيبويه، في حين ذهب المبرد الى أنهما منصوبان على التمييز، لأن الكلاكل والصدور اسماء ليس فيها معنى الفعل[٣]. ومنه أيضا قول عمرو بن عمار النهدي[٤]:

طويل متل العنق أشرف كاهلا أشق رحيب الجوف معتدل الجرم

فقوله (كاهلا) اسم جامد منصوب على الحال، وخرج على أنه بمعنى (عاليا)، لأن الكاهل أصل العنق، وهو من أعالية فجعله نائبا عن قوله: عاليا أو صاعدا[٥].

ومثل الأبيات المتقدمة قول الشاعر[٦]:

فما بالنا أمس أسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف

فـ (أسد العرين وشاء النجف) حالان جامدان، وقد قدرا بمثل، أو تأولهما بوصف، أي شجعانا وضعافا[٧].

ولابد من الإشارة الى أن النحويين عندما نظروا في الحال الجامدة قسموها على قسمين:

---

(١) ينظر، شرح ديوانه: ٢٩٠، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٩٧، والنكت: ٢٨١/١، وتحصيل عين الذهب: ١٢٧.

(٢) ينظر، النكت: ٢٨١/١.

(٣) ينظر المصدر نفسه والجزء والصفحة.

(٤) ينظر، الكتاب: ١٦٢/١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٩٧، والنكت: ٢٨٢/١، وتحصيل عين الذهب: ١٢٨.

(٥) ينظر، النكت: ٢٨٢/١.

(٦) ينظر، خزانة الأدب: ١٨٢/٣.

(٧) ينظر، المصدر نفسه والجزء والصفحة.

الأول: الحال الجامدة المؤولة بالمشتق: وهي، الحال الدالة على سعر نحو: (بعت الشاة شاة بدرهم)، نصب على الحال لأنها واقعة موقع الصفة (مسعرا)[١]، والحال الدالة على مفاعلة نحو:

(بعته يدا بيد)، أي: متقابضتين[٢]، والحال الدالة على تشبيه، نحو: (بدت الجارية قمرا)، أي: مضيئة[٣]، والحال الدالة على ترتيب، نحو: (ادخلوا رجلا رجلا) أي: مترتبين[٤].

الثاني: الحال الجامدة غير المؤولة بالمشتق: وقد وضعوا لها شروطا. هي[٥]: أن تكون موصوفة، أو دالة على عدد، أو دالة على نوع، أو دالة على طور تفضيل على نفس صاحبها، أو على غيره، أو دالة على أصالة بأن يكون صاحبها أصلا منها، وهي فرع عليه، نحو قوله تعالى:﴿**وتنحتون الجبال بيوتا**﴾[٦]، أو تكون أصلا في صاحبها الذي هو نص في الفرعية، نحو قوله تعالى:﴿**أأسجد لمن خلقت طينا**﴾[٧].

في حين ذهب بعض النحويين كابن الناظم[٨] إلى تأويل الأحوال الجامدة بالمشتق جميعها، وقد علق ابن هشام على مذهب ابن الناظم بقوله: (وهو تكلف)[٩]. وبذا يتضح أن النحويين يستحسنون جمود الحال على وفق قيود وضعوها، وقد ذهب أحد الباحثين المحدثين الى أنه على الرغم من ذلك، فإن

(١) ينظر، شرح المفصل: ٦٢/٢.
(٢) ينظر، أوضح المسالك: ٨٠/٢.
(٣) ينظر، المصدر نفسه والجزء والصفحة.
(٤) ينظر، المصدر نفسه والجزء والصفحة.
(٥) ينظر، شرح التصريح: ٣٧١/١-٣٧٢.
(٦) الأعراف: ٧٤/٧.
(٧) الإسراء: ٦١/١٧.
(٨) ينظر، شرح ابن الناظم: ١٣٤-١٣٥، وأوضح المسالك: ٨١/٢، وشرح التصريح: ٣٧٢.
(٩) أوضح المسالك: ٨١/٢.

صدى فكرة تأويل الحال الجامدة تبقى مهر درسهم لها، فتأولوا كل حال وقعت جامدة، حتى توافق قاعدتهم التي سنوها[١].

وقد ذهب بعض النحويين كابن الحاجب إلى إجازة مجئ الحال جامدة، ويتضح ذلك بقوله: ((إن المقوم للحال كونها دالة على هيئة، فلا ينظر إلى ما يقوله كثير من النحويين من أنها مشتقة، ولذلك جاز هذا بسرا أطيب منه رطبا، ونظائره من الأسماء الدالة على الهيئات))[٢]، وبذلك يذهب ابن الحاجب مذهبا مغايرا لمذهب جمهور النحويين الذين افترضوا قاعدة اشتراط الاشتقاق في الحال، وقد تابعه في هذا الرأي الرضي، إذ رأى أنه الحق ولا حاجة إلى هذا التكلف ؛ لأن الحال هو المبين للهيئة وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف فيه التأويل بالمشتق[٣].

والواقع أن إجازة مجيء الحال جامدة ليست من ابتكار ابن الحاجب بل من آراء إمام النحويين سيبويه إذ قال في باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة: ((وذلك قولك: هذا راقود خلا، وعليه نحي سمنا، وإن شئت قلت راقود خل وراقود من خل... ومن قال: مررت بصحيفة طين خاتمها قال: هذا راقود خل، وهذه صفة خز. وهذا قبيح أجري على غير وجهه، ولكنه حسن أن يبنى على المبتدأ ويكون حالا. فالحال قولك: هذه جبتك خزا، والمبني على المبتدأ قولك: جبتك خز))[٤]، فهذا تصريح من سيبويه على جواز مجيء الحال جامدة، لأنه يراها جارية مجرى الخبر. وقد أيد فكرة إجازة مجيء الحال جامدة طائفة من الباحثين المحدثين كالأستاذ مصطفى جواد[٥]، والدكتور مهدي المخزومي[١]، ومحمد علي

(١) ينظر، الحل في الجملة العربية: ٩٠.
(٢) ينظر، الإيضاح في شرح المفصل: ٣٣٥/١.
(٣) ينظر، شرح الكافية: ٢٠٧/١.
(٤) الكتاب: ١١٧/٢-١١٨، وينظر، النكت: ٥٠٢.
(٥) ينظر، وسائل النهوض باللغة العربية مقال الأستاذ مصطفى جواد المنشور في مجلة الأستاذ، مج (٨) سنة ١٩٦٠م.

حمزة سعيد[٢]، وفاخر هاشم سعد الياسري[٣]. والواقع أن الرأي الراجح هو إجازة مجيء الحال جامدة، ما دام النحويون قد أجازوا ذلك في عدة مواضع ؛ لذا فلا ضير في اطراد الإجازة على جميع المواضع التي ترد فيها الحال بهذه الهيئة، إذ لو كان التحرز من التجويز من جهة أنه يؤثر في اهتزاز القاعدة النحوية، فالقاعدة النحوية أخذت نصيبها من هذا الاهتزاز عند اطلاقهم التجويز على جزء من الظاهرة المخالفة للقاعدة، بالإضافة إلى أن اقتصارهم التجويز على مواضع معينة يأتي بمردود عكسي على النحو، من حيث إنه يشعب القاعدة النحوية من خلال القواعد الفرعية المتمثلة بشروط التجويز.

وهناك موضع آخر يتعلق ببنية الحال حين وقوعها جملة، إذ إن المعروف أن الحال تقع اسما مفردا، وتقع أيضا جملة اسمية أو فعلية، وإذا وقعت جملة فعلية فإنها إما أن تكون ماضوية أو مضارعة. والواقع أن هناك مسألة تتعلق بالجملة الحالية الماضوية، فقد افترض النحويون البصريون وجوب اقترانها بـ (قد)، واحتجوا لذلك من وجهين:

الأول: إن الفعل الماضي لا يدل على الحال ؛ فينبغي أن لا يقوم مقامه.

والثاني: إنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه (الآن) أو (الساعة) نحو: (مررت بزيد يضرب) و (نظرت الى عمرو يكتب) ؛ لأنه يحسن أن يقترن به (الآن) أو (الساعة)، وهذا لا يصلح في الماضي، فينبغي أن لا يكون حالا... ولكنه يجوز أن يكون حالا عند اقترانه بـ (قد)، نحو (مررت بزيد قد قام)، وذلك لأن (قد) تقرب الماضي من الحال، فجاز أن يقع معها حالا، ولهذا يجوز أن يقترن به (الآن) أو (الساعة)، فيقال: (قد قام (الآن) أو

(١) ينظر، في النحو العربي: قواعد وتطبيق: ١١١.

(٢) ينظر، ابن الناظم النحوي: ١٧١.

(٣) ينظر، الحال في الجملة العربية: ١١٠.

(الساعة)[1]. وقد جاءت شواهد كثيرة بخلاف هذه الفرضية، إذ ورد الفعل الماضي حالا بغير (قد)، ومن الشواهد القرآنية على ذلك، قوله تعالى:﴿**إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق أو جاؤكم حصرت صدورهم**﴾[2]، إذ ورد الفعل الماضي (حصرت) في موضع الحال. وقد جوز الكوفيون[3] والأخفش[4] مجيء الفعل الماضي مجردا من (قد) حالا مستشهدين بهذه الآية، أما البصريون فقد خرجوه على أربعة وجوه[5]: الأول: أن تكون صفة لـ (قوم) المجرور في أول الآية، والثاني: أن تكون صفة لـ (قوم) مقدر، ويكون التقدير فيه: (أو جاؤكم قوما حصرت صدورهم)، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالا بالإجماع. والوجه الثالث: أن يكون خبرا بعد خبر، كأنه قال: أو جاؤكم، ثم أخبر فقال: حصرت صدورهم. والوجه الرابع: أن يكون محمولا على الدعاء، لا على الحال، كأنه قال: ضيق الله صدورهم. وقد ذهب المبرد الى هذا الوجه[6]، في حين قال الفراء: ((والعرب تقول: (أتاني ذهب عقله) يريدون قد ذهب عقله... فإذا رأيت (فعل) بعد كان ففيها قد مضمرة))[7].

ومنه أيضا قوله تعالى:﴿ **الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا لو أطاعونا ما قتلوا**﴾[8]، قال الزمخشري[9]: أي: قالوا وقد قعدوا، وقوله تعالى:﴿**كيف تكفرون بالله وكنتم**

(١) ينظر، الإنصاف: (المسألة ٣٢) ٢٥٤/١.
(٢) النساء: ٩٠/٤.
(٣) ينظر، الإنصاف / (المسألة ٣٢) ٢٥٢/١.
(٤) ينظر، الأصول: ٣٠٩/١، ومغني اللبيب: ١٧٣/١.
(٥) ينظر، الإنصاف: (المسألة ٣٢) ٢٥٤/١-٢٥٥.
(٦) ينظر، المقتضب: ١٢٤/٤، والأصول: ٣٠٩/١.
(٧) معاني القرآن: ١٨٢/١.
(٨) آل عمران: ١٦٨/٣.
(٩) ينظر: الكشاف: ٤٣٨/١.

أمواتا فأحياكم﴾(١)، إذ خرجه الفراء بقوله: ((المعنى – والله اعلم – وقد كنتم، ولولا إضمار (قد) لم يجز مثله في الكلام.

والحال لا تكون إلا بإضمار (قد) أو باظهارها))(٢)، وقوله تعالى:)**وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا﴾**(٣). قال الزمخشري(٤): واو الحال و (قد) بعدها مضمرة.

أما في الشعر، فقد ورد مجيء الفعل الماضي حالا مجردا من (قد) بكثرة ومنه قول امرئ القيس(٥):

إذا التفتت نحوي تضوع ريحها نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل

إذ ورد الفعل الماضي (جاءت) حالا دون اقترانه بـ (قد)، وقد علق عليه التبريزي (ت ٥٠٢هـ) في شرح القصائد العشر، بقوله: والبصريون... يجعلون مثل هذا حالا، فإذا كان الفعل ماضيا قدروا معه (قد)(٦). فالتقدير: وقد جاءت.

وقول أبي صخر الهذلي(٧):

إذا ذكرت يرتاح قلبي لذكرها كما انتفض العصفور بلله القطر

فـ (بلله) فعل ماض، في موضع الحال غير مقترن بـ (قد)، وهذا من شواهد الكوفيين على جواز مجيء الفعل الماضي (حالا) مجردا من (قد)(٨).

ومنه أيضا قول طرفة بن العبد(٩):

وكري، إذا نادى المضاف محنبا كسيد الغضا نبهته المتورد

---

(١) البقرة: ٢٨/٢.

(٢) معاني القرآن: ٢٤/١.

(٣) النمل: ١٤/٢٧.

(٤) ينظر، الكشاف: ١٣٥/٣.

(٥) ينظر، ديوانه: ١٥، وشرح القصائد العشر: ٦٠.

(٦) ينظر، شرح القصائد العشر: ٦١.

(٧) ينظر، شرح أشعار الهذليين: ٩٥٧/٢.

(٨) ينظر، الإنصاف: (المسألة ٣٢) ٢٥٣/١.

(٩) ينظر، ديوانه: ٢٩، وشرح القصائد العشر: ١٧٤.

وهو كالشواهد المتقدمة في مجيء الحال فعلا ماضيا مجردا من (قد)، وهو قوله (نبهته) ومن الشواهد النثرية قول العرب: (لأضربنه ذهب أو مكث)[١].

فهذه الشواهد المخالفة لقاعدة البصريين التي تنص على وجوب اقتران الجملة الماضوية الحالية بـ (قد)، وغيرها من الشواهد التي يضيق المقام بذكرها، كلها تؤكد مجيء الجملة الماضوية الحالية مجردة من (قد)، وقد جوز ذلك إلى جانب الكوفيين، والأخفش بعض النحويين المتأخرين[٢]،

لكثرة استعمال الماضي حالا بغير (قد).

والظاهر أن البصريين أوجبوا اقتران الجملة الماضوية الحالية بـ (قد) ؛ لأنهم كانوا ينظرون إلى أن الجملة الحالية يجب أن تكون دالة دلالة زمنية على الحال، وقد أشار أحد

الباحثين إلى ذلك، إذ رأى أن الصناعة النحوية هي التي تملي عليهم هذا الشرط، لأن جملة الحال في تصورهم لابد أن تكون بمعنى الحال وفعلها حينئذ ينبغي أن لا يدل على غير معنى الحال.

والماضي الخالي من (قد) موغل في المضي فلا يصح والحالة هذه لأن يكون عماد جملة الحال. و (قد) حرف تحقيق ومعنى ذلك أن الفعل بعدها محقق الوقوع فهو أقرب الى معنى الحال لأنه للماضي القريب[٣]. وهذا يعني أن هناك خلطا بينا بين الحال المراد منها (الزمن)، وبين الحال النحوية المراد منها (الوصف)، لأن معنى الحال هنا غير معناها هناك في الأفعال. فهي هنا وصف فضلة منصوب توصف به الهيئة، ولا مدخل لمعنى الزمن فيها من أي وجه[٤]، لذا كانت هذه المسألة من المسائل التي أثارت الناقدين على النحو، ولاسيما

---

(١) ينظر، المقرب: ١٧١.

(٢) كأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) في البحر المحيط: ٣١٧/٣، ٣٥٥/٦، ٤٩٣، ٤٩٣/٧، ٤٢٣/٨، وابن هشام في مغني اللبيب: ١٧٣/١.

(٣) ينظر، نحو القرآن: ٩٦.

(٤) ينظر، المصدر نفسه: ٩٨.

المحدثون منهم، ولعل الأمر الذي أوجب استحقاقهم النقد، هو تعليلهم الذي قرروا فيه أن المقصود من الحال هو الزمن حين قرر ذلك أبو البركات بقوله المتقدم (إنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه (الآن)، أو (الساعة) وقد تنوعت انتقادات المحدثين، فمنهم من قال: ((إن ما هم به النحويون، وما تكلفوه وفق افتراضات الصناعة النحوية، المترتبة، هو أن الفعل الماضي يناقض أن يأتي الحال فيه، إلا بعد الإتيان بـ (قد) لأنه لا يدل على الحال))[1]، ومنهم من قال ذاهبا إلى وجوب النظر إلى الغرض المعنوي الذي يؤتى بالتركيب من أجله وإقامة الإعراب على وفق ذلك الغرض ((ونميل إلى الاعتقاد بأن إكراه المعرب على تقدير (قد) محذوفة قبل الجملة الماضوية... أمر شائك ومعنت ومنفر لطالب النحو. ولعل الأحزم والأجدى أن يتمرس طلابنا باكتشاف الأغراض المعنوية في كل صيغة كلامية وإعراب أجزائها تبعا لتلك الأغراض))[2]، وقال في بحث آخر مؤيدا إجازة الأخفش مجيء الجملة الماضوية حالا مجردة من (قد): ((والحق أن ما ذهب إليه الأخفش أقرب إلى روح اللغة مما نادى به النحاة بعده وما تأولوه.. من تمحلات لا طائل تحتها))[3].

والحق أن تجويز مثل هذه المسألة أمر واجب من جهتين. الأولى: لأن وقوع الجملة الماضوية الحالية بغير (قد) جاء منه ما لا يحصى كثرة إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس ويبعد فيها التأويل كما يقول أبو حيان[4] وهذا ما تؤيده الشواهد، فضلا عن أن هناك طائفة من النحويين قد أجازت ذلك كما تقدمت الإشارة والثانية: إنه لا وجود لمبرر مقنع يمنع هذا التجويز، من حيث إن

(١) ينظر، الحال في الجملة العربية: ١٧٦.
(٢) ينظر، المنطلقات التأسيسية والفنية الى النحو العربي: ١٦٩.
(٣) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي: ٦٥.
(٤) ينظر، البحر المحيط: ٣١٧/٣، ٤٩٣/٧.

البصريين منعوا التجويز بحجة ضعيفة كما تقدم الكلام عليها، لذا إن تجويز هذه الحالة يعد جنوحا نحو الصواب.

الفصل الثالث

المعمول من حيث الإعراب والبناء

من متعلقات صيغة المعمول فرضية الإعراب والبناء، والمعروف أن من فرضيات التأصيل النحوي عند البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء، والبناء أصل في الأفعال والحروف، في حين افترض الكوفيون أن أصل الإعراب للأسماء والأفعال، وأصل البناء للحروف(١)، وكل من الفريقين لديه حججه التي تدعم رأيه، وتؤيد مذهبه(٢)، لكن هناك بعض الأسماء خرجت عن هذا الأصل، إذ وردت في اللغة مبنية وقد أقروا بناءها وعللوه وافترضوا لها القواعد التي تنص على وجوب بنائها، إلا أنها جاءت في بعض المواضع مخالفة لهذه القواعد، إذ وردت معربة، فأدى بهم ذلك إلى افتراض السبل من أجل بقاء هذه الصيغ في داخل الإطار المقرر للقاعدة، وستتضح لنا آثار هذه الفرضية من خلال تناول بعض النماذج.

المنادى المبنـــي:

افترض النحويون بناء الاسم المنادى المفرد المعرفة على الضم(٣)، وقد عللوا بناءه من وجهين(٤): أحدهما: إنه أشبه كاف الخطاب، وذلك من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والإفراد؛ لأن كل واحد منهما يتصف بهذه الثلاثة فما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه، بني كما أن كاف الخطاب مبنية. والوجه الثاني: إنه أشبه الأصوات لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت، والأصوات مبنية،

(١) ينظر، الإيضاح في علل النحو: ٧٧-٧٨.

(٢) ينظر تفصيل هذه الحجج، المصدر نفسه: ٧٧-٨٢.

(٣) ينظر، شرح عيون الإعراب: ٢٥٩، والإنصاف: (المسألة ٤٥) ٣٢٣/١، وشرح المفصل: ١٢٧/١، والإيضاح في شرح المفصل: ٢٢٥/١، والمقرب: ١٩٢-١٩٣، وأوضح المسالك: ٧٦/٣-٧٧.

(٤) ينظر، أسرار العربية: ٢٢٤.

فكذلك ما أشبهها. وعلى الرغم من فرضية قاعدة بناء الاسم المنادى المفرد المعرفة، فقد وردت بعض الشواهد بخلاف هذه الفرضية، ومن ذلك قول الأحوص الأنصاري[1]:

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

فالناظر في البيت يجد أن لفظة (مطر)، وهي منادى مفرد معرفة وردت معربة بخلاف القاعدة، من حيث إنها منونة والظاهر أن أغلب النحويين[*] جوزوا مجيئه معربا للضرورة، إلا أنهم اختلفوا[2] في التنوين، فذهب الخليل وسيبويه والمازني والفراء إلى اختيار الرفع، في حين ذهب أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب وأبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥هـ) إلى اختيار النصب. وحجة الخليل ومن تابعه، أن الاسم المنادى المنون بمنزلة اسم مرفوع غير منصرف فلحقه التنوين فبقي على لفظ الرفع. أما أبو عمرو وأتباعه فحجتهم أن التنوين رد الاسم إلى أصله، وأصله النصب وهو مثل اسم لا ينصرف، فإذا ساغ صرفه رد إلى الخفض والأصل من الصرف، نحو: مررت بأحمدكم. وقد بقي هذا الخلاف قائما بين النحويين منهم من يختار الرفع، ومنهم من يختار النصب، وكل منهم يحاول إيجاد ما يبرر مذهبه. فالمبرد اختار النصب واحتج له بأن التنوين يرد المنادى المفرد المعرفة إلى أصله كما كان ذلك في النكرة

(١) ينظر، شعره: ١٨٩.

(*) ذهب بعض النحويين إلى أنه من الشاذ الذي لا يقاس عليه، ينظر، الإنصاف (المسألة ٤٢) ٣١١/١

(٢) ينظر، الكتاب: ٢٠٢/٢-٢٠٣، والأصول: ٤٢١/١، وأخبار أبي القاسم الزجاجي: ٢٢٨، وتحصيل عين الذهب: ٣٠٩، والإيضاح في شرح المفصل: ٢٥٧/١، وأوضح المسالك: ٨٤/٣.

والمضاف[1]، وذهب ثعلب إلى توجيه النصب من جهتين، الأولى: إنه مندوب مرخم وأصله (يا مطراه)، والثانية: إنه رد إلى أصله[2].

في حين ذهب الزجاجي إلى اختيار الرفع واحتج له بأن المنادى المفرد المعرفة مبني على الضم فإذا لحقه التنوين في ضرورة الشعر فالعلة التي من أجلها بني قائمة بعد فينون على لفظه، لأن هناك بعض المبنيات ما هو منون نحو: إيه، وغاق وما أشبه وليس بمنزلة مالا ينصرف ؛ لأن مالا ينصرف أصله الصرف، فإذا نون فإنما يرد إلى أصله، والمفرد المنادى العلم لم ينطبق به منصوبا قط منونا في غير ضرورة شعر[3]، فالزجاجي يختار مذهب الخليل ومن تابعه إلا أنه يرفض تعليلهم بأنه بمنزلة مرفوع لا ينصرف فلحقه التنوين، ويعلل بعلة أخرى، إذ ينطلق من حيث إن الاسم مبني فعند تنوينه يجب أن يبقى على حركة البناء.

وقد ناقش أحد الباحثين رأي الزجاجي وضعفه، لأنه رأى أن بناء المنادى يختلف عن بناء غيره من المبنيات، إذ البناء فيه طارئ لأن المنادى معرب قبل دخول حرف النداء. أما المبنيات الأخرى فالبناء ملازم لها في الأحوال جميعها، وعلى هذا فالأصل في المنادى هو الإعراب فلا مانع من أن ترده الضرورة إلى أصله وهو النصب ؛ لذا ذهب إلى ترجيح النصب على الرفع، لأن المنادى في الأصل مفعول به، والقياس إذا نون في الضرورة أن يرجع إلى أصله[4].

وهذا يعني أن الباحثين ما زالوا يكدون أفكارهم في سبيل بيان أرجحية وجه من الوجوه في مثل هذه المسائل، والواقع أن الرأي المعقول في مثل هذه المسائل هو جواز الوجهين لسببين:

---

(١) ينظر، المقتضب: ٢١٤/٤.

(٢) ينظر، مجالس ثعلب: ٧٤/٢، ٤٧٤/١٠.

(٣) ينظر، أخبار الزجاجي: ٢٢٩.

(٤) ينظر، الرد إلى الأصل في النحو والصرف: ٨٧–٨٨.

الأول: إن أهمية المسألة لا تكمن في ترجيح وجه على آخر ؛ لأن كلا الوجهين قد ورد في أشعار العرب، إذ ورد الاسم المنادى المفرد المعرفة منونا تنوين الفتح في قول المهلهل بن أبي ربيعة[1]:

ضربت صدرها إلي وقالت يا عديا لقد وقتك الأواقي

فاسم العلم المنادى (عديا) جاء منونا بتنوين الفتح. كما أن بعضهم[2] أنشد بيت الأحوص بتنوين الفتح، لذا كان القطب الأساسي الذي يجب أن يدور حوله نقاش النحويين هو كون الاسم معربا، وبما أنهم رأوا جواز إعراب الاسم المنادى المفرد المعرفة الذي افترضوا فيه أن يكون مبنيا على الضم ؛ لأن أصل المنادى الإعراب إذن فهذه الجزئية المتمثلة بنوع حركة هذا الاسم عند خروجه من البناء إلى الإعراب هي أولى بالإجازة، هذا جانب، والجانب الآخر يكمن في فرضيات النحويين التعليلية، إذ إن الناظر إلى علل كل من الفريقين يجدها لا تقل قوة من الأخرى فهي متوازنة من حيث القوة، فضلا عن أن النصوص اللغوية تؤيد كلا من الفريقين. فما الداعي الذي يوجب الالتزام بوجه دون آخر؟.

والسبب الثاني: إن إثارة النقاش حول هذا المسألة من حيث ترجيح وجه من الوجوه على وجه آخر، يعد نقاشا عقيما لا يأتي إلى النحو العربي بطائل سوى تراكم الآراء النحوية الناجم عن طرح الفرضيات التعليلية المختلفة، الذي ينتج عنه بالضرورة انشطار النحويين إلى فرق متعددة كل تدافع عن رأيها الذي تراه، مما يؤدي إلى فتح باب الخلاف وصولا إلى تعقيد الدرس النحوي على أساس غير مبرر، إذ إنها ليست من المسائل ذات الأهمية بالموازنة مع المسائل الهامة في الدرس النحوي، كالخلاف الدائر – مثلا– حول مسألة دخول أدوات الشرط

(١) ينظر، شرح ابن عقيل: ٢٦٣/٢، وشرح المفصل: ١٠/١٠، ومعجم شواهد العربية: ٢٥٤/١، وشرح ديوان المهلهل: ١٤٥، وبروايته: (ضربت نحرها) بدلا من (ضربت صدرها).

(٢) ينظر مجالس ثعلب: ٧٤/٢، ١٠، ٤٧٤، والإنصاف: (المسألة ٤٢) ٣١١/١.

على الأسماء بين البصريين والكوفيين، لذا إن الخلاف في هذه المسألة كما عبر عنه أحد الباحثين[١] يعد من آفات الإعراب.

اســـم (لا) النافية للجنس:

المعروف أن اسم (لا) النافية للجنس يرد مفردا، ويرد مضافا وشبيها بالمضاف. وقد افترض النحويون[٢] البناء في اسمها المفرد نحو: (لا رجل في الدار)، كما افترضوا علة بناء اسمها من جهتين[٣]: الأولى: إن اسمها إذا كان مفردا تضمن معنى الحرف (من)، وكان الأصل في التركيب (لا من رجل)، لأنه جواب قائل قال: (هل من رجل في الدار)، فلما حذفت من اللفظ، وركبت مع (لا) تضمنت معنى الحرف، فوجب البناء، وذهبوا الى أن حذف الحرف (من) حدث استخفافا، وقد قدروا الحرف (من) دون سائر الحروف لأنهم رأوا أن الحرف الذي يؤكد به النفي هو (من)، فأوجبوا تقديرها.

والثانية: إنهم رأوا أن (لا) واسمها المفرد مركبان كتركيب (خمسة عشر)، أي إنهما بمنزلة اسم واحد لذا وجب بناء اسمها.

وقد علل أبو البركات الأنبا ري[٤] بناء اسمها على حركة الفتح دون غيرها، من حيث إن الفتح أخف الحركات، وعلى الرغم من فرضية وجوب بناء اسم (لا) المفرد، فقد وردت بعض الشواهد مخالفة لفرضية النحويين، ومن ذلك قول عمرو بن قعاس[٥]:

ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت

(١) ينظر، ظاهرة الإعراب في النحو العربي: ١٣٤.

(٢) ينظر، المقتضب: ٣٥٧/٤، وشرح المفصل: ١٠٠/٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٨٤/١.

(٣) ينظر، الكتاب: ٢٧٤/٢، والمقتضب: ٣٥٨/٤، وشرح عيون الإعراب: ١٢١، وشرح المفصل: ١٠١/٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٨٤/١.

(٤) ينظر، أسرار العربية: ٢٤٦، والإنصاف: (المسألة ٥٣) ٣٦٧/١.

(٥) ينظر، الكتاب: ٣٠٨/٢، والأصول: ٤٨٥/١، والنكت: ٦١٣/١، وتحصيل عين الذهب: ٣٥٠، وشرح المفصل: ١٠١/٢، والخزانة: ٤٥٩/١، ومعجم شواهد العربية: ٧١/١.

إذ ورد في البيت مجيء اسم (لا) النافية للجنس معربا وهو قوله (رجلا)، وقد وقع الخلاف في تخريجه فذهب[١] الخليل، وسيبويه إلى أن (رجلا) منصوب على إضمار فعل، و (ألا) حرف تحضيض: والتقدير: (ألا تروننى رجلا)، وهذا يعني أنهما لم يجعلا (لا) في التركيب نافية للجنس، أما يونس[٢]، والأخفش[٣]، فذهبا إلى أنه اسم (لا) النافية للجنس جاء منصوبا اضطرارا.

ومثله قول جرير[٤]:

فلا حسبا فخرت به لتيم ولا جدا إذا ازدحم الجدود

والظاهر من كلام سيبويه أنه يرى أن (لا) النافية للجنس ناصبة لاسمها سواء أكان مفردا أم غير مفرد.

وهذا يتضح بقوله: ((لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها. وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسة عشر))[٥]، وقد ذهب أحد الباحثين[٦] إلى تأييد مذهب سيبويه من أجل اطراد باب نصب (لا) لاسمها بمختلف أنواعه، ولا داعي لجعل هذا الحرف ينصب ما بعده وهو اسمه تارة، ويبنى تارة أخرى وهو اسمه أيضا، والكلمة قبل هذا، وذاك واحدة وهي متمكنة في الإعراب وليست مبنية، ثم إننا لم نجد ناسخا من النواسخ عمل في اسم

(١) ينظر، المصدر نفسه والجزء والصفحة، والأصول: ٤٨٥/١، وتحصيل عين الذهب: ٣٥٠، والنكت: ٦١٣/١، وشرح المفصل: ١٠٢/٢، ومغني اللبيب: ٦٩/١.

(٢) ينظر، المصدر نفسه والجزء والصفحة، والأصول: ٤٨٥/١، وتحصيل عين الذهب: ٣٥٠، والنكت: ٦١٣/١، وشرح المفصل: ١٠٢/٢، ومغني اللبيب: ٦٩/١.

(٣) ينظر، الأصول: ٤٨٦/١.

(٤) ينظر، الكتاب: ١٤٦/١، والأصول: ٤٨٦/١، وتحصيل عين الذهب: ١٢٢، وشرح ديوانه: ١٦٥، وبروايته:

فلا حسب فخرت به كريم ولا جد.....

(٥) المصدر نفسه: ٢٧٤/٢.

(٦) ينظر، النواسخ في كتاب سيبويه: ٢٤٧.

معرب هذا العمل بحيث ينتصب بعده تارة ويبنى تارة أخرى، فأن تحمل على أخواتها مع إمكان ذلك أولى من إفرادها بحكم غريب.

والحقيقة أن الناظر إلى واقع صيغة اسم (لا) النافية للجنس المفرد من حيث اطراد مجيئه على حركة بناء واحدة، والى واقع حالة الاسم المبني في النحو العربي من الوجه العام المتمثلة بحدهم له بأنه ((ما شابه الحرف شبها قويا، يدنيه منه في وضعه أو معناه أو في استعماله أو افتقاره وإهماله أو لفظه))[1].

وكل هذه الصفات تحتم على الكلمة الموصوفة بها أن تكون جامدة من حيث الشكل الحركي الذي تلتزم به، وهذا يعني أن التزام الكلمة بحركة ما باطراد في واقع الاستعمال اللغوي دلالة على أنها مبنية، إذن فاسم (لا) النافية للجنس المفرد في ضوء استعماله المطرد في اللغة، وفي ضوء فرضيات التقعيد النحوي الأساسي، محكوم عليه بما لا يقبل الشك بالبناء، فهو اسم مبني على الفتح، وإن كان من الأسماء المتمكنة فالبناء ملازم له في هذا الموضع، والمحتكم إلى اللغة، والى فرضيات التقعيد يجزم بأن اسم (لا) المفرد هو اسم مبني، ولا يمكن للمقعد أن يعد هذا الاسم معربا، من جهتين: الأولى: ما تفرضه صيغة هذا الاسم على أساس النظر إلى فرضيات التقعيد، إذ إن صيغته المطردة واحدة هي البناء على الفتح، والثانية: إن الحكم بإعراب هذا الاسم تتبنى عليه بالضرورة آثار سلبية في فرضيات التقعيد التأسيسية، إذ إن التزام الاسم بحركة معينة، هي أمارة البناء الرئيسة، فالذهاب إلى إعرابه يؤدي إلى الخلط بين ما هو مبني، وما هو معرب، فيؤثر في قاعدة البناء ولابد من الإشارة إلى أن الكوفيين[2] ذهبوا إلى أنه معرب.

أما ما ذهب إليه الباحث من عدم وجود نظائر لهذا الناسخ في هذا الاستعمال، من حيث إن معموله يرد مبنيا تارة، ويرد معربا تارة أخرى. ولابد من الحمل على أخواتها لأنه أولى من إفرادها بحكم غريب. فالحقيقة أن مجيء اسمها مبنيا تارة، ومعربا تارة أخرى، وتفردها بهذا الحكم الغريب يجاب عنه بأن الواقع اللغوي

(١) ينظر، شرح الحدود النحوية: ٧٩.

(٢) ينظر، الإنصاف: (المسألة ٥٣) ٣٦٦/١.

وفرضيات النحويين التأسيسية هما المسؤولان عن إصدار هذا الحكم الغريب. والأجدر التماس الطريق الأسهل، الذي يتم به الحصول على أكبر قدر ممكن من السلامة على القاعدة النحوية، وحمايتها من التضارب، والاختلاف، والابتعاد عن اضطراب الأحكام. ولعل الحكم على اسم (لا) النافية للجنس المفرد بالبناء، وتجويز مجيئه معربا كما أثبتت ذلك الشواهد، يعد من أفضل الطرق وأسهلها بدلا من الأحكام المتناقضة، والتقديرات التي تحتم على النحويين الابتعاد عن واقع اللغة، وان كان التجويز من الأحكام المخلة بالفرضيات التقعيدية إذ يتسبب في إضعافها، ولكن ليس بذلك القدر الكبير الذي ينشأ جراء اتخاذ المسالك الأخرى.

العدد المركب:

افترض النحويون[١] البناء في الأعداد المركبة من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر)، باستثناء (اثني عشر)، وعللوا هذا البناء بالنظر إلى أصله، إذ افترضوا أن أصل العدد المركب العطف بالواو، فأصل أحد عشر، واثنا عشر وأشباههما، إنما هو واحد وعشرة، واثنان وعشرة، وثلاثة وعشرة[٢]، ثم جعل الجزآن اسما واحدا[٣] بني لتضمنه معنى حرف العطف، وكانت علامة الفتح أولى بهما، لأنه أخف الحركات[٤].

كما عللوا حذف (واو) العطف من العدد المركب حملا على العشرة، وما قبلها من الآحاد، لقربها منها، لتكون على لفظ الأعداد المفردة، وإن كان الأصل هو

(١) ينظر، الأصول: ٣٨٠/١، وشرح ابن عقيل: ٤١٠/٢، وأوضح المسالك: ٢٢١/٣.
(٢) ينظر، مجالس ثعلب: ٤٣٩/٩.
(٣) ينظر، الكتاب: ٢٩٧/٣.
(٤) ينظر، أسرار العربية: ٢١٩.

العطف، والذي يدل على ذلك أنهم إذا بلغوا إلى العشرين ردوها إلى العطف لأنه الأصل، وإنما ردوها إذا بلغوا إلى العشرين لبعدها عن الآحاد[١].

أما العدد (اثنا عشر)، فقد خرج من بين الأعداد المركبة من البناء إلى الإعراب، إذ يقع الإعراب في جزئه الأول، وعلة ذلك لديهم أن التثنية لا تعتل ولا تكون إلا من وجه واحد يعرب بكل العربية، والجمع يتغير ويعتل[٢]، فمعنى التثنية مرتبط بالإعراب، كما أن إعراب (اثنين) يكون في وسطه، وفي حال التركيب لم يخرج عن ذلك، فوجب أن يبقى على ما كان عليه[٣].

وذهب عبد القاهر (ت ٤٧١هـ)[٤]إلى أن (اثني عشر) أعرب من بين الأعداد المركبة ليدل على أن الأصل في هذه الأعداد الإعراب، أما سبب اختصاص هذا العدد بالإعراب من بين الأعداد الأخرى فلا يجب أن يعلل، لأن الغرض الدلالة على الأصل، فيجب أن يعرب واحد من الباب.

وعلى الرغم من فرضية قاعدة بناء الأعداد المركبة المعضدة بفرضيات التعليل النحوي، من خلال تصور الصيغ الأصلية لهذه الأعداد، وردت بعض النصوص اللغوية مخالفة لصيغة البناء إذ جاءت فيها الأعداد المركبة معربة، ومن ذلك قراءة بعضهم[٥] لقوله تعالى:﴿**عليها تسعة عشر**﴾[٦]، فقد ورد فيها العدد المركب معربا.

وقد جاء العدد المركب في بعض لهجات العرب مضافا معربا، فيقولون: هذه خمسة عشرك، ووصفها سيبويه بأنها لغة رديئة[٧] ؛ لأن الاسم الثاني جاء معربا

---

(١) ينظر، المصدر نفسه: ٢٢٠-٢٢١.

(٢) ينظر، مجالس ثعلب: ٤٣٩/٩.

(٣) ينظر، أسرار العربية: ٢٢٠.

(٤) ينظر، المقتصد: ٧٣٦/٢-٧٣٧.

(٥) هما ابن عباس، وابن قطيب. ينظر، مختصر في شواذ القران: ١٦٥.

(٦) المدثر: ٣٠/٧٤.

(٧) ينظر، الكتاب: ٢٩٩/٣.

في هذه اللهجة. والواجب عند البصريين بقاء البناء في الجزأين[١]، وقد جوز بعضهم إعراب الاسم الثاني المضاف وإبقاء الأول على بنائه – كما في هذه اللهجة – فيقال: (عندي أحد عشرك)، بفتح الراء، وضمها، ولكن قصروه على الضرورة[٢].

أما الكوفيون فقد جوزوا إضافة النيف إلى العشرة، واحتجوا لذلك بأن النيف اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة ؛ فجازت إضافته الى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التي تجوز إضافتها[٣]. واستشهدوا بقول الشاعر[٤]:

كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته

إذ ورد العدد المركب (ثماني عشرة) مضافا معربا. ورده البصريون، وعدوه من الضرورة، وخرجوه على أنه من باب إضافة (بنت) إلى العدد المركب، لا إضافة (ثماني) إلى (عشرة)[٥]، وقد منعوا ذلك استنادا إلى قاعدتهم التي توجب بناء العدد المركب ؛ لأنهم رأوا أن الاسمين لما ركبا دلا على معنى واحد، والإضافة تبطل ذلك المعنى، من حيث إنك إذا قلت (قبضت خمسة عشر) من غير إضافة دل على أنك قد قبضت خمسة وعشرة، وإذا أضفت فقلت (قبضت خمسة عشر) دل على أنك قد قبضت الخمسة دون العشرة، كما لو قلت:

(قبضت مال زيد) فإن المال يدخل في القبض دون زيد... فلما كانت الإضافة تبطل المعنى المقصود من التركيب وجب أن لا يجوز[٦]. وقد ذهب بعض الباحثين[٧] إلى القطع بصحة هذا الرأي.

(١) ينظر، شرح ابن عقيل: ٤١٢/٢، وأوضح المسالك: ٢٢٢/٣.
(٢) ينظر، المقرب: ٣٣٧.
(٣) ينظر، الإنصاف: (المسألة ٤٢) ٣٠٩/١-٣١٠.
(٤) ينظر، المصدر نفسه والمسألة والجزء والصفحة، والمقرب: ٣٣٧، وأوضح المسالك: ٣٢٢/٣، والبيت ينسب لنفيع بن طارق، ينظر معجم شواهد العربية: ٤٥٢/٢.
(٥) ينظر، الإنصاف: (المسألة ٤٢) ٣١٠/١-٣١١.
(٦) ينظر، المصدر نفسه والمسألة والجزء والصفحة.
(٧) ينظر، الرد إلى الأصل في النحو والصرف: ٩٩.

والحقيقة أن النظر الدقيق إلى وجه احتجاج البصريين من جهة اعتمادهم على المعنى، في أن الإضافة تمنع دخول المضاف إليه في الحدث الواقع على المضاف، ليست من القوة بمكان بحيث يستحق الجزم بعدم جواز الإضافة، فالسالك مسلك البصريين بالاحتكام إلى المعنى من خلال الأمثلة التي احتجوا بها يجد أن الحدث وقع على كلا الاسمين في مثالهم: (قبضت مال زيد)، إذ إن الإضافة تجعل من المتضايفين اسما واحدا، كما يجعل البناء الاسمين اسما واحدا، فالإضافة اجتلبت للمضاف معنى تخصيصيا يستحيل ظهوره من غير الإتيان بالمضاف إليه ؛ لذلك فإن الاسمين المتضايفين جعلا في تركيب محدود ذي دلالة واحدة، فإجازة إضافة العدد المركب في ضوء مثال البصريين (قبضت مال زيد) ممكنة غير ممتنعة ؛ لأن الاسم في حال الإضافة يكتسب دلالة تخصيص يكون مفتقرا إليها في حال إفراده، وهذه الدلالة هي محصلة الإضافة.

فلو طرح على وفق منهج البصريين في الاحتجاج المثال الآتي: (قبضت خمسة دنانير). فهل يعني هذا أن القبض وقع على الخمسة دون الدنانير؟ الجواب: لا. إن القبض وقع على الدنانير الخمسة، وهذا يسوغ القول بأن قولهم: (قبضت مال زيد)، يمكن أن نستنتج منه أن القبض وقع على (زيد) من جهة ماله ؛ لأن ما يشتمل عليه (زيد) هو المال وبذا نخرج بنتيجة مؤادها أن رأي البصريين لم يكن من الوجاهة بمكان بحيث يجبر الناظر إليه على الاستسلام له، والقطع بصحته، ولكنهم كانوا يدافعون عن قاعدتهم التي تنص على وجوب بناء الأعداد المركبة، ورفض كل ما جاء مخالفا لها. أما الكوفيون فإنهم ذهبوا مذهبا معقولا عندما جوزوا مجيء العدد المركب مضافا معربا، من حيث إن إجازتهم تعضدها النصوص اللغوية الواردة عن العرب – كما تقدم – فضلا عن أن مثل هذه الإجازات ليست ذات تأثير كبير على القاعدة النحوية. كما أنها مخصوصة بموضع معين، وصيغة محدودة.

وبذا يتضح لنا من خلال عرض ومعالجة النماذج المتقدمة في صيغة المعمول من حيث الإعراب والبناء أن أغلب فرضيات النحويين كانت تنتقض في الأسماء التي افترضوا فيها البناء في مواضع محدودة في بعض الاستعمالات اللغوية،

وعلى وجه التحديد الأسماء التي كان فيها البناء عارضا لا لازما، إذ يرد الاسم مبنيا في حال لمعنى أوجب له البناء فإذا زال ذلك المعنى عاد إلى حكمه الأصلي، وهو الإعراب. وذلك لأن الأصل في الأسماء أن تكون معربة[1] وبما أنهم افترضوا أن الأصل في الأسماء الإعراب، لذا إن هذه المواضع التي طرأ فيها البناء على الاسم، وافترضوا بموجبه قاعدة البناء، خرجت في بعض استعمالاتها اللغوية عن حدود القاعدة، إذ وردت معربة، فأدى ذلك بالنحويين إلى افتراض سبل المحافظة على تلك القواعد وكان نتيجة لذلك ظهور آثار فرضيات التقعيد النحوي.

(١) ينظر، المرتجل: ١٠٦.

﴿ الخـــاتمة ﴾

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ٠٠٠

و بعد ٠٠٠فدراسة فرضية المعمول في كتب النحاة قد خلصت إلى جملة من النتائج أهمها :

* أن الفرض في علم النحو بمعنى الواجب و يعنى به ما اصطلح عليه النحويون عند

التقعيد للمعمولات و غيرها في النحو العربي ٠

* أنه مع وجوب الالتزام بما اصطلح عليه النحاة، إلا أنه قد يجبر النحوي على إحداث

فرضيات أخرى كفرضية التقدير، والتقديم والتأخير.

* أن دراسة مثل هذه الموضوعات بتلك المناهج من شأنه تعميق الفكر النحوي لدي

الدارس وإلمامه بنظرة شمولية لهذا الفن فضلا عن إثراء المكتبة العربية ٠

* القدرة على التمييز بسهولة بين الأصول و الفروع في علم النحو ٠

* أنه كان لدراسة تلك الفرضية آثارا منها :

١-الحكم على بعض المعمولات التي وردت مخالفة لفرضيات التقعيد النحوي بالضرورة، والشذوذ، والغلط، والضعف، والقبح، والقلة.

٢-اللجوء إلى مفهوم قلب القاعدة في بعض الصيغ التي وردت بعكس فرضية القاعدة المقررة، وتخريجها على أساس النظر إلى النوع المادي الذي تدل عليه اللفظة بوصفه مسوغا لهذا القلب.

٣-اللجوء إلى استحداث فرضيات تقعيدية نتيجة لعدم مجيء التركيب على وفق فرضيات التقعيد الأساسي.

٤-تعدد فرضيات التعليل النحوي من أجل تعضيد فرضية القاعدة، مما يؤدي إلى تراكم هذه التعليلات، ومن ثم تعقيد الدرس النحوي.

٥-تعدد التوجيهات النحوية في بعض الصيغ التي وردت مخالفة لفرضيات القواعد النحوية، واختلاف النحويين في ذلك، ولاسيما في الصيغ التي وردت في اللغة بوجهين مختلفين، فضلا عن تعدد توجيهاتهم في المسألة الواحدة، مما أدى إلى تراكم الآراء، ومن ثم تعقيد الدرس النحوي.

٦-أجبرت بعض قواعد الصيغ النحويين على اتخاذ مسلك التأويل، كتأويل المعرفة بالنكرة، والجامد بالمشتق، والاسم بالظرف، وذلك كله كان نتيجة لتمسكهم بفرضيات القواعد المقررة في بعض الصيغ، مما أدى إلى الجنوح، والابتعاد عن الواقع اللغوي المشهود.

٧-الحكم على بعض الأدوات بالزيادة، كإطلاق حكم الزيادة على (ال) الداخلة على الاسم، كما تصوروا تجريد الاسم من بعض اللواصق الدالة على تعريفه، كتصورهم لصيغة (وحدة) في باب الحال مجردة من الضمير، في سبيل تقرير تنكير اللفظة الواردة حالا.

٨-طرح بعض الفرضيات التمثيلية لبعض الصيغ من أجل الإفهام والتقريب، وهي فرضيات لا يقرها الواقع اللغوي في بعض الصيغ ؛ لأنها خارجة عن دائرة الكلام المستعمل.

٩-الحكم بإجازة بعض الصيغ المخالفة لفرضية قاعدة الصيغة المقررة، وقد رأينا أن أغلب هذه الإجازات لا تشكل أثرا سلبيا على بعض الفرضيات التقعيدية، لأنها تكون خاصة ببعض جزئيات المعمول دون التركيب العام للجملة، ودون خروج صيغة المعمول عن البنية العامة التي تميزها كاسميتها أو فعليتها، أما إطلاق التجويزات التي تؤثر في صيغة البنية العامة فهي – بلا شك– ذات تأثير سلبي على القاعدة النحوية.

والحمد لله رب العالمين،،،،

تمت

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم
١- ابن الناظم النحوي: محمد علي حمزة سعيد، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع، مطبعة أسعد-بغداد ١٩٧٧م.
٢- أخبار أبي القاسم الزجاجي: عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، دار الحرية للطباعة- بغداد ١٤٠١هـ=١٩٨٠م.
٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وتعليق: د. مصطفى أحمد النماس، مصر (ط١) ١٩٨٤م=١٩٨٩م.
٤- أسرار العربية: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ١٩٥٧م.
٥- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) دائرة المعارف العثمانية-حيدر آباد الدكن (ط٢) ١٣٥٩هـ.
٦- أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم، دار القلم-بيروت ١٩٧٣م.
٧- الأصول في النحو: ابن السرج، أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مطبعة سلمان الأعظمي-بغداد ١٩٧٣م.
٨- أصول النحو العربي: د. محمد خير الحلواني- دمشق ١٩٧٩م.
٩- الأعلام: خير الدين الزركلي (ت ١٩٧٦م)، دار العلم للملايين-بيروت (ط٤) ١٩٧٩م.
١٠- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تحقيق وتعليق: د. أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة-القاهرة (ط١) ١٣٩٦هـ=١٩٧٦م.
١١- ألفية ابن مالك: جمال الدين الأندلسي، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، مكتبة النهضة-بغداد ١٩٨٤م.
١٢- الأمالي الشجرية: ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي (ت ٥٤٢هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر-بيروت-لبنان ١٣٤٩هـ.

١٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى- مصر (ط٤) ١٩٦١م.
١٤- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك: جمال الدين بن هشام، عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة-بيروت (ط٦) ١٩٨٠م.
١٥- الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق وتقديم: د. موسى بناي العليلي-مطبعة العاني بغداد ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
١٦- الايضاح في علل النحو: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك-بيروت (ط٢) ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م.
١٧- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)، مكتبة ومطابع النصر الحديثة-الرياض. د-ت.
١٨- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق وتعليق: د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد (ط١) ١٩٩٢م.
١٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق وتقديم: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر- ١٣٨٧هـ=١٩٦٧م.
٢٠- التعريفات: الجرجاني: أبو الحسن علي بن محمد (ت ٨١٦هـ)، المطبعة الحميدية المصرية ١٣٢١هـ.
٢١- الجانب العقلي في النحو العربي-دراسة تطبيقية على بعض الأساليب القرآنية: د. محمد يسري زعير، مطبعة عيسى البابي الحلبي-مصر (ط١) ١٣٩٨هـ=١٩٧٨م.
٢٢- الجمل في النحو: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة-بيروت (ط١) ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
٢٣- جمهرة الأمثال: العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله (ت٣٩٥هـ)، تحقيق وتعليق: محمد أبي الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، طبع ونشر المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة (ط١) ١٣٨٤هـ=١٩٦٤م.

٢٤- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، حسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. طه محسن، مطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر-بغداد ١٣٩٦هـ=١٩٧٦م.
٢٥- حاشية الصبان على شرح الأشموني: محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ)، ترتيب وضبط وتصحيح: مصطفى حسين أحمد، المكتبة التجارية الكبرى-مصر، القاهرة ١٣٦٦هـ=١٩٤٧م.
٢٦- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ابن السيد البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد (ت ٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت ١٩٨٠م.
٢٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣)، المطبعة الأميرية-بولاق ١٣٢٧هـ.
٢٨- الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، طبع دار الشؤون الثقافية-بغداد (ط٤) ١٩٩٠م.
٢٩- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي: د. عفيف دمشقية، دار العلم للملايين بيروت-مطبعة العلوم- (ط١) ١٩٨٠م.
٣٠- دراسات في اللغة والنحو: د. عدنان محمد سلمان، بغداد (ط١) ١٩٩١م.
٣١- دراسات نقدية في النحو العربي: د. عبد الرحمن أيوب، مطبعة مخيمر-القاهرة (ط١) ١٩٥٧م.
٣٢- رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي: أحمد بن عبد النور (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد حمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت-دمشق ١٣٩٥هـ=١٩٧٥م.
٣٣- سر صناعة الإعراب: ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده-مصر (ط١) ١٣٧٤هـ=١٩٥٤م.
٣٤- شذا العرف في فن الصرف: أحمد الحملاوي، المكتبة الثقافية-بيروت-لبنان د.ت.
٣٥- شرح ابن عقيل: بهاء الدين العقيلي، عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر-بيروت (ط١٥) ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

٣٦- شرح أبيات سيبويه: السيرافي، أبو محمد بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-القاهرة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.
٣٧- شرح أبيات سيبويه: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة الغري الحديثة- النجف (ط١) ١٩٧٤م.
٣٨- شرح أشعار الهذليين: (صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري): تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني-القاهرة د.ت.
٣٩- شرح الأشموني على ألفية بن مالك: علي بن محمد (ت ٩٢٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية ط٢ د.ت.
٤٠- شرح ألفية ابن مالك: بدر الدين بن الناظم، أبو عبد الله محمد بن محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتنقيح: محمد بن سليم اللبابيدي، منشورات ناصر خسرو- بيروت-لبنان ١٣١٢هـ.
٤١- شرح التصريح على التوضيح: الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه-د.ت.
٤٢- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الأشبيلي، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، بغداد (ط١) ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.
٤٣- شرح الحدود النحوية: الفاكهي، عبد الله بن أحمد بن علي (ت ٩٧٢هـ)، دراسة وتحقيق: زكي فهمي الآلوسي-مطابع دار الكتب للطباعة والنشر-جامعة الموصل ١٩٨٨م.
٤٤- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ) مطبعة الشركة الصحافية العثمانية- ١٣١٠هـ.
٤٥- شرح ديوان المهلهل: شرح وتحقيق: محمد علي أسعد، دار الفكر العربي-بيروت (ط١) ٢٠٠٠م.
٤٦- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: جمال الدين بن هشام، عبد الله بن يوسف الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تقديم وفهرسة: د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان (ط١) ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.
٤٧- شرح عيون الإعراب: المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضال (ت ٤٧٩هـ)، تحقيق: د. حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن-الزرقاء (ط١) ١٤٠٦هـ=١٩٨٥م.

٤٨- شرح القصائد العشر: التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق وضبط وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة القاهرة (ط٢) ١٣٨٤هـ=١٩٦٤م.
٤٩- شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش، يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب – بيروت مكتبة المتنبي–القاهرة د. ت.
٥٠- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: جمال الدين بن مالك، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. طه محسن، طبع دار آفاق عربية للصحافة والنشر –بغداد ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
٥١- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة (ط٣) ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.
٥٢- كتاب سيبويه وشروحه: د. خديجة الحديثي، مطابع دار التضامن–بغداد (ط١) ١٣٨٦هـ=١٩٦٧م.
٥٣- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر –بيروت–لبنان د.ت.
٥٤- اللامات: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر- سورية–دمشق (ط٢) ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
٥٥- لسان العرب: جمال الدين بن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم (ت ٧١٠هـ)، دار صادر–بيروت ١٩٥٦م.
٥٦- اللغة بين المعيارية والوصفية: د. تمام حسان، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء–المغرب ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.
٥٧- اللغة والنحو بين القديم والحديث: عباس حسن، دار المعارف–مصر- القاهرة ١٩٦٦م.
٥٨- اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة: د. حسن عون، مطبعة رويال- الإسكندرية (ط١) ١٩٥٢م.
٥٩- مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى (ت ٢٩١هـ)، نشر وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف–مصر- النشرة الثانية ١٩٦٠م.

٦٠- مجمع الأمثال: الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل-بيروت-لبنان (ط٢) ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
٦١- المستقصى في أمثال العرب: جار الله الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، تصحيح: محمد عبد الرحمن خان مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد الدكن-الهند (ط١) ١٣٨١هـ=١٩٦٢م.
٦٢- مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة-بيروت (ط٢) ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
٦٣- معاني القرآن: الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي (ت ٢١٥هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد، بيروت-عالم الكتب ١٩٨٥م.
٦٤- معاني القرآن: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)
٦٥- ج١: تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، مطبعة الكتب المصرية- القاهرة (ط١) ١٣٧٤هـ=١٩٥٥م.
٦٦- ج٢: تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة-مطابع سجل العرب-القاهرة د-ت.
٦٧- ج٣: تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة : علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م.
٦٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني-القاهرة د-ت.
٦٩- المفصل في تاريخ النحو العربي: د. محمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة-بيروت (ط١) ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.
٧٠- المقتضب: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب-بيروت د.ت.
٧١- المقرب: ابن عصفور الأشبيلي، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني-بغداد ١٩٨٦م.
٧٢- من أسرار العربية: د. إبراهيم أنيس، مطبعة لجنة البيان العربي-مصر ١٩٥٨م.

٧٣- المنطلقات التأسيسية والفنية الى النحو العربي: د. عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي- بيروت (ط١) ١٩٧٨م.
٧٤- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: أبو حيان الأندلسي، محمد يوسف (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وتقديم: سوني كلازر، نيوهافن-الجمعية الشرقية الأمريكية ١٩٧٤م.
٧٥- النحو العربي العلة النحوية: نشأتها وتطورها: د. مازن المبارك، المكتبة الحديثة (ط١) ١٣٨٥هـ=١٩٦٥م.
٧٦- النكت في تفسير كتاب سيبويه : الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- الكويت (ط١) ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
٧٧- النواسخ في كتاب سيبويه: د. حسام النعيمي، دار الرسالة للطباعة-بغداد ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
٧٨- هداية السالك الى تحقيق أوضح المسالك: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبوع بهامش أوضح المسالك.
٧٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، و د. عبد العال سالم مكرم، مطبعة الحرية-بيروت (١٣٩٤هـ-١٩٧٥م) -(١٣٩٧هـ=١٩٧٧م).

الرسائل الجامعية:

١-الحال في الجملة العربية (ماجستير): فاخر هاشم سعد الياسري-آداب /بصرة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

فهرس

الموضـــــوع	رقم الصفحة
• المقدمة.....	٧٩٩
• التمهيد.....	٨٠٢
• مفهوم الفرضية في المعاجم العربية و كتب النحاة.....	
أولا : مفهوم الفرضية في المعاجم العربية.....	٨٠٢
ثانيا : مفهوم مصطلح الفرضية في كتب النحاة.....	٨٠٣
ثالثا : العلامات التي تعين وجود الفرضية في كتب النحاة.....	٨١٢
رابعا : أسباب نشأة الفرضيات في النحو العربي.....	٨١٤
الفصل الأول	
فرضيات المعمول من حيث التعريف و التنكير	
(أ) معمولات افترض النحويون فيها التعريف.....	٨٢٤
المبتدأ.....	٨٢٥
اسم كان.....	٨٢٧
(ب) معمولات افترض النحويون فيها التنكير.....	٨٣٣
الحال.....	٨٣٣
اسم (لا) النافية للجنس.....	٨٤٢
الاسم المنادى.....	٨٤٦
الفصل الثاني	
فرضيات المعمول من حيث البنية الشكلية	
بنية أخبار أفعال المقاربة.....	٨٥٢

الموضـــــوع	رقم الصفحة
بنية خبر عسى.....	٨٥٣
بنية خبر كاد.....	٨٥٥
بنية خبر كرب.....	٨٥٦
بنية خبر أوشك.....	٨٥٧
بنية الفاعل.....	٨٥٨
بنية الحال.....	٨٦٠

الفصل الثالث
فرضيات المعمول من حيث الإعراب والبناء

المنادى المبني.....	٨٧١
اسم (لا) النافية للجنس.....	٨٧٥
العدد المركب.....	٨٧٨
الخاتمـة.....	٨٨٣
المصادر والمراجع.....	٨٨٥